

٢١٧

جواب سوال حول الاخذ بفتوى ابن حجر والرملي  
وشيوخهم ، للشيخ محمد التكريدي ، محمد حسن  
سليمان - ١٩٩٤ هـ . كتب في القرن الرابع عشر  
الهجري تقديمه .

٥٧٨٢

٤٩٩ ق  
نسخه جيده ، خطها تطبيق حسن نفاذها  
الاعلام ٢٢:٧

المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلاميه  
المؤلف ب - تاريخ الضميمة

٨١٦٣١

٢٤١١١١٦



# جامعة الرياض



Department of

ادارة

*University of Riyadh*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... الرقم Date ..... التاريخ

٥٧٨٥



الرقم ٥٧٨٢

امرأة توفت عن زوج وراخ ثم دامر ومخس خف قراط

٢٦٩

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٧٨٢ في ١٦٢١  
العنوان: جواب حوال حول الواقعة لفتون ابن حجر دامل  
المؤلف: الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن سليمان  
تاريخ النسخ: لا يبعث  
اسم الناسخ: ---  
عدد الأوراق: ٢٩ م ١٩-X م ١٢  
ملاحظات: ---



بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا جواب سؤال رفع الفقير محمد بن سليمان وصورة السؤال  
ما ذكره السائل بقوله

الحمد لله الذي فقه في دينه من اراده من عباده وجعله علما يقتدى به  
في مرامه المشكلات وهاريا الطرق رشاره وصلى الله على سيدنا محمد  
الهادي من ظلم الغواية والجهالة وعلى اله واصحابه واتباعه القامعين  
بسيوف الحق ابا جليل الباطل ويدجور الضلالة اما بعد فما قول سيدي  
الشيخ العالم العلامة البحر المحرر الفخامه محمد بن سليمان الكردي الذي  
اعلى الله درجته في دار المقامه ولا انا وانا به احوال يوم القامة  
امين رب العالمين في اختلاف العلماء المتأخرين كالشيخان ابن حجر  
والترمذي وشيخهم الشيخ الاسلام زكريا ومن بعدها رحمهم الله تعالى  
لهل يجوز القضاء بقول كل منهم مطلقا لم بينهم ترتيب في ذلك وانا  
قلتم بالجواز فقل يكون مطلقا لكل عالم او من فيه الهلية الترجيح وهل  
يجب على المقتضى ان يقتضى بالارشاد لمن يريد الاحتياط في الدين ويعلم  
لعكسه ولا فتونا الجواب الفقير محمد بن سليمان الكردي المديني الحمد لله  
الذي جعل السؤال شفاء العي والهم انا سأل ابن ابيهم راجع اليه  
في شئ ان يفرعوا اليه لتبين لهم الرشد من الغي والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد القائل وهو افضل من تكلم الدنيا ملعونة ملعون من فيها  
الذكر الله وهما ولده او عالما او متعلما وعلى اله واصحابه وآله

ما رواه الواقفيين بحجاسة الدين عن سفاسف المحيدين صلاة وسلاما دانيين  
متلازمين الى يوم الدين وبعد فيقول اقل الخليفة الراجي من الاخوات  
المدعاة بالعقبات محمد بن سليمان اسكن الله من رعاياه بحسب حجة الحق  
اعلم وفقني الله واياك لما يحب ويرضى الى مقدم لك امام الشروع  
في المقصود مقدمه وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اختلاف في  
رحمة فعليك ان تعتقد ان اختلاف في اهل السنة والجماعة في الفروع نعمة  
كبيره ورحمة واسعة وله سر لطيف ادركه العلماء العالمون وعلمه  
المعترضون العاقلون وعليك ان لا تفضل احدا من الرثة تفضيلا يؤدي  
الى تنقيص غيره فان ذلك يؤدي الى المقت والخرق فان لحوم العلماء  
مسمومة وعادة الله في منتقصيهم معلومة قال تعالى في الحديث  
القدس من ارى لي وليا فقد اذنته بالحرب وقد قال الامام ابو حنيفة  
الغفران رحمه الله تعالى ورضي عنه ان لم تكن اولياء الله في الدنيا والآخرة  
العلماء فليس لله ولي لا سيما اما هنا الشافعي فقد رايت في الفهرست  
الشيخ عبد الوهاب السبكي اثناء كلام له مانصه فان اهل العلم ذكرنا  
بالنصارى ان من خواص الشافعي رضي الله عنه من بين الرعة من تعرض  
اليه او الى مذهبه لم يبق او تنقيص هلك قريبا واخذوا ذلك  
من قوله صلى الله عليه وسلم من اهان قريشا اهانته الله قالوا ليس  
في الشيوعيين قرشي غيره وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يزال  
هذا الامر في قريش لا يبادرهم احدا الا كبة الله على وجهه



وغير ذلك من الأحاديث وغيرها إلى آخر ما أحال به ابن السكيت ورايت  
في حسن المحاضرة في أخبار مصر القاهرة المحافظ السيوطي ما نصه  
قال ابن السكيت قال أهل التجربة أن هذه الأقاليم المصرية والشامية  
والمجانية متى كانت البلد فيها غير الشافعية خربت وصار قدم  
سلطان غير أصحاب الشافعية زالت دولته سريعاً قال وكان هذا  
السرحله الله له في هذه البلاد كما جعله الله لملك في بلاد المغرب  
ولا يخفى فيما مر من النهر قال وسمعت الشيخ الإمام العلاء يقول سمعت  
الشيخ صدر الدين بن المرحل يقول ما جلس على كرسي مصر غير شافعية  
الوفاء سريعاً قال وهذا الأمر يظهر بالتجربة فلا يعرف غير الشافعية إلا  
قطر فإنه كان حقيقاً ومكنت سيرا وأما الظاهر بغير من فقلد الشافعية  
ليوم ولايته السلطنة ثم ما ضم القضاة الشافعية استغنى الشافعية  
الأوقاف وبيت المال والتوب وقضاة السرو الدينار وجعلهم الرضا  
ثم أنه ندم على فعل ذلك وذكر أنه رأى شافعية في النعم لما ضم إلى هذه  
أقضية المذهب وهو يقول له تهين مذهبي البلاد إلى أولئك فقد عز لك  
وذكرت بك اليوم الدين فلم يمكث الرئيس ومات ولم يمكث ولده  
السعيد الرئيس وزالت دولته وذهبت إلى الآن هذا كلام ابن السكيت  
إلى آخر ما نقله السيوطي في حسن المحاضرة عن ابن السكيت فقد أحال الكلام  
على ذلك وإن رايت شيئاً من ذلك في كلام غيرك فغضضت عنده  
وقد لعل هذا الكلام عذر الحوجه أن يتكلم بهذا من أهل الحق

والشقيز

والتقير عن ذلك الكلام وغير ذلك ولم يظهر لي وجهه قال العلاء  
ابن حجر في كتابه الخيرات الحسان في مناقب الإمام الزعيم أبي حنيفة  
النعمان ما نصه في طبقات شيخ الإسلام السكيت الخنزير الخنزير  
أن تفهم أن قاعدتهم أن المخرج مقدم على تعدل على خلافها  
بل الصواب أن من ثبتت أمانته وهدايته وكثر ما رجع  
ومذكور ونذر ما حجه وكانت له مكربة دالة على  
سبب حجه من تعصب مذهبي أو غيره لم يفتت المخرج  
ثم قال بعد كلام طويل قد عرفنا أن المخرج لا يقبل من المخرج  
ولأنه في حق من غلبت طاعته على معاصيه وما رجع  
على زانية إلى أن قال ابن حجر وحينئذ لا يلتفت لكلام التور  
وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في ذلك وإن معان  
في الشافعية والنسائي في أحسن صراح ويجوز ذلك قال وهو القضا  
تقديم المخرج لما سلم لنا الحديث الأئمة الزمان أمم الأهلين  
فيه طاعتون وكلهم فيه لهاكون قال ابن عبد البر هذا  
باب غلط فيه كثيرون وضلت فيه فرقة جاهلية لا تدري  
ما عليها في ذلك ثم قال الدليل على أنه لا يقبل في حق من اتخذه  
حجراً الناس لما مات الدين قوله أحد من الطائفتين أن السلف



قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الفقه من ما حمل على  
الحسد ومنه ما حمل على التأويل محال لا يزم القول فيه شئ من  
وذكر من كلام الصحابة والتابعين وتأويلهم النظر بعضهم في  
بعض شئ كثير لم يلتفت أحاديثه من العلماء ولا يقولون عليه  
إلى أن قال ابن حجر بعد كلام طويل وروي ابن عمر عن أبي عباس  
رضي الله عنهم خذوا العلم حيث وجدتموه ولا تقبلوا قول  
الفقهاء بعضهم في بعض فوالذي نفسي بيده إنهم أشد تغاراً  
فإنهم يتغايرون في الزيادة وفي رواية عنه استمعوا كلام العلماء  
ولا تصدقوا بعضهم في بعض فوالذي نفسي بيده إنهم أشد تغاراً  
من الشيعة في زيادته وكذلك جاء عن عمرو بن دينار عن ثمة  
في كوفي المأبوت في مذهبه ملك أنه لا تجد زيادة في الفرائض  
على الظاري يعني العلماء لأنهم أشد تحاسداً وتألفاً للشيء  
ما ريت نقله من الخبر الحسن ورأيت أشياء مما يحو هذا  
في كتاب معيد النعم وميد النعم للشيخ وكذا في غيره أيضاً ولا حاجة لنا  
إلى طاله بذكره إذ اتقرر ذلك فلا تقبل كلام ابن زياد <sup>الغدير</sup>  
في الشيخ ابن حجر فقد رأيت في بعض مصنفاته الموافقة في الزيادة  
على شيخ ابن حجر ما تحججوا لسماع بل أحيى أنه نسب الشيخ

إلى حجر

ابن حجر إلى الذنب وحملوا الزيادة نقل شئ من كلام ابن حجر لا رده عليه  
يقول قال المتحمل وهكذا مع الشيخ ابن حجر في غاية التأخر مع  
ابن زياد وقال في حقه مفتي زبيد بل مفتي قطر اليمن  
باسم وهذا النزاع بينهما سببه مسألة واحدة تخالفانها  
والف ابن حجر في تأليف اسماء فرق العين في بيان أن السبع لا  
يطلبه الدين وله ذيل عليه سماع كشف العين والغدير زياد  
في مخالفة ابن حجر في ذلك أربع مؤلفات وقال ابن حجر في كتابه  
فرق العين المذكور معتدراً عن مخالفة ابن زياد أعلم أن الاعتراض  
على كامل برد شاذة وقعت له لا يقدح في كماله ولا يؤذي  
بالاستهانة بأولاد رعاية حقه وإفضاله إلى السعيد  
من عدت غلطاته ولم تكن فرطاته وزلاته وحالاً ما حوون  
من قوله مردود عليه الرعصونين وليس الاختلاف بين  
العلماء العالمين مؤيداً للحق بل لم ير الواسع ذلك متغير لأن  
انتهى كلام ابن حجر وكذلك العلامة الشيخ عبد الله با محرمه  
صاحب حاشية شرح الروض للشيخ الإسلام زكريا فإنه خط  
على الشيخ ابن حجر حتى قال وكذلك الملا علي قاري الحنفى  
فقد خط على ابن حجر حتى نسب له الذنب وأنه سقط



للعدالة وهكذا فان كل ذي نعمة محمود وقد ذكرنا في الشيخ  
بن حجر جمع فتاويه ومرتباتها في ما نصه وما رجع اي ابن حجر  
من مكة شرفها الله تعالى الى مصر اختصر من الروض  
اي وسماء بالنعيم وشرحه شرحا مستوعبا لما في شرح الروض والمجهر  
وكثير من شروح النراج والذخاير وسماء لشي الكرم  
ثم حج بعيله هو شيخه المذكور اي الكرم اربعة  
سبع وثلاثين اي وتسعة مائة ومعه شرح المختصر المذكور  
فجاء سنة ثمان والحق في هذا الفرج من كتب البنية وغيرهم  
شيئا كثيرا فراه بعض علماء الداعية فاعطى مبلغا عظيما لكتابه  
اذا وصلوا مصر فلما وصلوا مصر ارادوا استنساخه له فحاسبه  
بعض حاسديه فترصده الى ان اخرج الكتاب ليكتب منه  
ثم اشتغل ثم التفت اليه فلم يره فطأ فوقع في بئر واحرق  
لوقته فلم يظهر له خبر حتى اصابه ذلك علة خفية  
لذات تلاتة الى ان كاد ان يترهق نفسه ثم تعافى  
وصبر من اول الله الحمد فاحتسب فغوضه الله خيرا من ذلك  
الى ان قال تلميذ جامع الفتاوى سمعته يقول قاسمت  
في اجماع الدرر من الجمع ما لا تحمله القوى البشرية

لولا معونة الله وتوفيقه بحيث اتي <sup>جلست</sup> فيه نحو اربع سنين  
ما دقت اللحم الرقيق ليله در عيال كل فاد الهولم بوقد عليه فانظر داه  
الحان ايجاز البذل ثم حكي به فاداه هو يا بس كما هو في  
فلم استطع منه لقمة وما سيت ايضا من بعض اهل الدرس  
التي كنا نحضرها ما هو استند في ذلك الجمع الى ان رايت شيخنا  
ابن ابي الحمال قائما بين يدي سيد احمد البدرى فحكي باثنين  
كانا اكثر ايداء في فخرهما بين يديه باخرة فخرنا طرقت وكذلك  
او ذى حكمة كثير فصر فلكاه الله شر المؤمنين انتهى حاله  
نقله من كتابي الشيخ بن حجر وذكر تلميذ الشيخ بن حجر الشيخ ابو بكر  
ابن محمد بن عبد الله بن الفقيه علي باعرون الذي طلب استنساخ  
لشري الكرم هو بعض علماء ربي الصديق بن اخي الدروني قال  
سمعت شيخنا يعني بن حجر وهو مريض فاعلم ذلك ويقول  
حلله الله وعطاهه ثم شرع بتجريد الدين لبارئ بالشرع حتى  
وصل صلاة المافرور تركه انتهى وهذا الذي جرده الشيخ بن حجر  
لم اقف عليه لكن اخبرني بعض مشايخي من اهل دمشق انهم بانهم يوحى  
فصلهم بدمشق ومما وقع للشيخ بن حجر علة الشبهة انه دعي في  
قريب الحسين في سماعة الى ولية عرس فاني بالقوة المعروفة



ليشربها الناس على كفاة فقال بعض الكبار القتيين من اعيان بيوت مكة  
القاهرة حرم مسكن بخسة اشدهن الحرف قال الشيخ بن حجر فقلت حمى الله  
الطاعني من هذا التعصب الذي يقول بطله سوقي فضلا عن قتال  
فضلا عن مدرسي فضلا عن مفت فضلا عن من مضى عليه وهو  
يصلح ويصلي نحو الحسين سنة بحلة المشركه بحضرة من يرد هاتان امار  
الامام من سائر المذاهب فكيف يصدر منك مثل هذا وهو رب  
السلطان وقد ذكر الشيخ بن حجر القصة بطولها في فخره ههنا بحجة  
فراخه من ان اردتها وما ذكر في هذه القصة في الكتاب المذكور انه لما  
انقضى المجلس وهو على غيظ انبت له نفسه ان يذهب الى من يقرر  
له قال وكان بحلة ممسوح من مالك السلطنة العتانية فذهب الى  
وقال فتلك يكون في هذا البلد والوجنة يسب في المجلس فاجاب  
من يتصل له وذكر المجلس ودرس فيه هذه الكتب فخير مع الممسوح  
ذلك اخذ سيفه ليقبل الشيخ بن حجر قال الشيخ بن حجر فخاني الجربلك  
والحال انهم يجره ذكر في المجلس وانما قال له بعض الحاضرين انهم قد هلك  
المساحة في البئذ فكيف هذا التمدد في الفتوة قال الشيخ  
ابن حجر فقلت الطريق الذي لا فيه فحين مررت عليه قام قبل  
يدي على العار ولم ارسو آمنه قط وهذا له حرج اليه

لحق مجلس

خدم التعصب

خدم التعصب الذي قال والمذاهب بالباطل وبه عالم انه لا يقع متعصب  
قط انتهى ما اردت نقله من الفهرسة مختصرا ورايت في الغالب  
الدر في ترجمه شيخ الاسلام ابن حجر انه وقعت للشيخ وقائع مع  
معاصريه الى اخرها قاله فراخه منه ان اردته ههنا انه رحمه  
الله تعالى كان في بدنه امراض وسقام فاعتد قال في بعض كتاباته  
الى السيد الشريف شيخ بن عبد الله العيدري وادع الى فان في  
عللا كثيرة اذناها بالاسر وحرقة البول والحرق في الذكر واشتد  
لم تذكر وقال في اثنا عشر هذين البيتين  
كانت فتاتي لارتان لغامر فالرأى الاصابع والاسرار  
فدعوتني في السلامه جهلا ليصني فاذا السلامة دار  
ولعلم انه ليس من التقيص المذموم اعترض بعض العلماء على  
بعضهم وتخليطهم في بعض مقالاتهم فان ذلك امر ممدوح  
في الشرع لا خلاف اصواب بل طاهر كلام الشيخ بن حجر في التقيص  
ان كان لا يطرأ الجور فلا بأس به فقد قال في فخره ههنا بحجة  
ما نصه اعترض العلماء على بعضهم لا يدل على تنقيص الا ان ذكر  
ولا غرض من منصب المعترض عليه وانما قصد لهم بذلك بيان  
وجه الصواب لله تعالى لا لعل احد لا ومن ثمة قال يعقرب



الابرار كما لزم اني الطاسم الرفيع رحمه الله تعالى من اصف الله تعالى  
على هذه الذمة وخصصها به من الكلمات ان حكامها لا يكون  
على غلط غيرهم ولا عن بيان حالهم وان كان العتر من عليه والدا  
فضلا عن غير الذي الى قول الامام الحرمين في حق والده الشيخ ابو محمد  
الذي قال الذمة في ترجمته لو جاز ان يبعث الله نبيا في زمانه  
لكان ابو محمد الحسين هو ذلك النبي فانه كان على حجة من الزهاد  
والعلماء والذين في الطاعة والتخاضع عن الدنيا في الدينونة  
وغير ذلك من الكلمات التي لم يذكرها اهل عصره الى ان قال الحسين  
وهذا الذي اتخف الله به هذه الذمة من عدم سكوت حكامهم  
على خلة رآها في غير حفظ الله هذه الشريعة من التغيير  
والتبديل وكانت معصومة من الخطأ وكان اجماع حجة قطعية  
لا يتطرق اليها ريب ولا شك بوجه من الوجوه بخلاف  
غيرهم من الزعم فانهم تمالوا وطمعوا على ان بعض علماء الزعم  
لا يذكروا على بعض ذلك كل من كتم شيئا من الامور الشرعية التي  
جاءت اليهم برسالتهم وانبياءهم او غيره او بدله واخذ  
عليه رشوة من ضعفهم واتباعهم لا يتبع احد من علماء الزعم  
اليه الى ان قال ابن حجر فاما ذلك كله فانه نفيس مهم ولا

يسهل

يسهل عليك ما يقع بين علماء هذه الذمة من الاعتراض والتعطيلات  
والعجريات كفاليد فاسق وفلان مستع وفلان كذاب التروما  
قاله الشيخ ابن حجر في فهرسته مشايخه وقال في موضع اخر انكار  
كلام له ولقد وقع لزام الحرمين مع والده الشيخ ابو محمد الحسين الى  
ان قال ابن حجر مع ذلك ان نقل الزعم عن والده مسألة لا يرتفع  
او ان الذمة لا تقتضي الزمان او انها في الزمان او متصلة بالزمان  
اشكال ولام يفي الزعم عقب ذلك وهذه زلة او فلتة  
او غلطة من الشيخ وشيئا من الكبر عليه بخلاف ذلك من العبارات  
لا يستهزاء في حق والده حاشاه الله عن ذلك واما هو لم يرد  
تفسير الناس عن تلك المقالة عملا بما اخذ الله على الذي اتوا  
الكتاب ان لا يتركوا ان يدخلوا في الدينونة وحدهم ذروة  
الصواب وبذلك رمت هذه الشريعة على غاية الحفظ والراية  
التي ان الى حرمها قال ابن حجر وما زالت العلماء قديما وحديثا  
يخالف المفضول منهم الفاضل ويرد على احدهم والآخر من هو  
النازل عنه والمائل من غير انظار الى ذلك على حد ولا زعم على  
احد منهم ما زال المقصد وجه الله تعالى وخطا رسول  
وقد نقل الشيخ ابن حجر في الزواجر عن مالك رضي الله عنه



وغيره ما من احد الا خوز من قوله ومردود عليه الاحكام  
هذا القبر يعني النبوة صلى الله عليه وسلم انتهى ونقله الحافظ  
السجواني في المقاصد الحسنة عن مالك ايضا ونقله الشعراوي  
في طبقات الاولياء الكبرى عن مجاهد وكان اقدم من قال  
ونقله الشعراوي في العهد الذري من قسم المناهي عن المعاصي  
عن ابن عباس وعطاء بن رباح ونقله الغزالي في الاحكام عن ابن عباس  
ايضا وروي الطبراني في حديث ابن عباس رفعه مما من  
احد الديوثين قوله ويدع وقد كان يري ربه في غيرهم  
فيقولون ذلك قال الغزالي في الاحكام ردت امرأة  
على عمر رضي الله عنه ونهته على الحق وهو في خطبته  
على ما من الناس فقال احببت امرأة واخطأ خير  
وسئل رجل عليا كرم الله وجهه فاجاب فقال ليس  
كذلك يا امير المؤمنين ولكن كذا وكذا فقال احببت  
واخطأت وفوق كل ذي علم عليم المحاذرة اكل  
به الغزالي واذا تقررت ذلك فاعلم وفقني الله واليك  
لمرضاته وارسلنا والمجيبين تحت حيلة العلماء الاعظم  
لتجاني علينا عرلى لهاته ان كلام من الامام

المدني

المدني من عدة العلماء الاعظم حجة الله على الزمان حال المذهب  
التنافي على كماله محرم طلاقه وكاشف حوائجه ببار  
واحد له وقد روي بالبراهن نفوسها اعلى الجذات  
حق كانه يقل انما ان يعزرائت انت فسق الله جسدها  
صيب الرحمة والرضوان وانا لها اعلى فراس الجنان وعن  
عليها بركاتها وبركات غيرها ان اول البركات بالقرآن انه غفر  
الذنوب في احوالها ولكم حسان ولا تدرى انما اماما  
المذهب وان كلاً منها قد حان حيدره من انعام مذهب  
فاعلم ان في جوارها انما بقولها اولها في غيرها تفصيلا  
لا بد منه وهوان الفتيان فيقسمون الخسوف احدها ان يكونوا  
من اهل التجميع المذهب فهو لا يجوز ان يفتوا في غير  
لهم ترجم من كلام الشافعي اعني الرازي في مجموع  
المتأخرين على انه سوسو كان ما يظهر له من كلام ابن حجر  
او ارمي في غيرها واما هذا الذي في كلام الرازي فيكون  
لما تقر عند كثير محقق المتأخرين انه لا يجوز ان يفتوا في غير  
وقد قال ابن حجر في حاشيته على التلخيص بعد  
الله ابن حجر باقتير فيما يتعلق بالحق ما نص



الفقه منه مكل ومنه غير مكل وغاية العلم ان الذين وقيل  
 ان يروا الحكم الصحيح ويقررون على وجهه مع اعتدالهم بان  
 فيه مكلات تحتاج الى تحولات حتى يقترب فهم او يقطع علما  
 ومن ثمة اعرضوا عن مخطئ والمعتصدين عليها ولم يتفقوا اليهم  
 وان جلت قرائنهم وكذلك الشك في مع الرضا فانهم يتقارون  
 عنهم غرائب يقران انما الى اخر ما قاله وفي تحفة ابن حجر في شرح  
 قول المراح في الخطية من لوازم الرضا ما فيه تشبيها  
 ما افرجه كلام من جواز النقل من الكتب المعقدة والسنة ما في المولف  
 مجمع عليه وان لم يتصل سندنا قل بمولف غير اسم النقل من نسخ  
 كتاب لا يجوز الا ان وثق به محمدا او تعددت تعدد يغلب على الظن  
 صحته او ان في لفظا منظما وهو خير من يدركه القطر والتحريف  
 فان انتهى ذلك قال وجرت الاو نحو وما اوضحه كلام الصنف  
 من جواز اعتماد المفق على ما يراه في كتاب معتقد فيه تفصيل  
 لا بد منه ودل عليه كلام المجمع وغيره وهو ان الكتب المقدمة على  
 الصحيح لا يعتد بسنن من هذا البعد من يد الفهم والتمحي حتى  
 يغلب على الظن انه المذهب ولا يفتى بتنازع كتب متقدمة على حكم  
 واحد فان اختلف الشرح قد انتهى الى واحد الا انه ترى ان اصحاب

الفضل

الفضل او الشيخ الى جهاد مع كثير من لا يعرفون ولا يوصلون الى على  
 حرايته خالفا وان خالفت سائر اصحاب فتعني سائر شيوخهم  
 هذا كله في حكم لم يتفقوا له الشك في واحد لها ولا الذي اطلق  
 عليه محقق المتأخرين ولم ترد شيئا يوصون به وينقلونه  
 عن مشايخهم وهم عن قدامهم وهكذا ان المعتد اتفاقا عليه اي ما لم يجمع  
 متفقوا كلاما على انه سرور الى به الذي ترى انهم كادوا يجمعون  
 عليه في اجابها النفقة بقرض القاضي ومع ذلك ما كنت  
 في الرد عليهم كعوض المحققين في شرح الرضا فان اختلفا  
 فالصنف فان وجد للراعي ترجيح دونه فهو قد بدت  
 سبب اثارها وان خالفا الذكر في خطبة شرح العباب  
 مما لا يستغنى عن مراجعته انتهى ما اردت نقله من تحفة ابن حجر  
 وقوله التحفة دل عليه كلام المجمع اي حيث قال لا يجوز نقل  
 علمه لغيره بالشافعي رضي الله عنه ان يفتى بمصنف او مصنفين  
 او مجموعا من كتب المتقدمين كثره الخلاف في الجرم والترجيح  
 وقد يجرم نحو عشرة من الصنفين بالشافعي الواحد وهو شان  
 مخالف للمفهوم وما عليه الجمهور انتهى وفي شرح العباب  
 الذين عجزوا عن اجمع المحققين على ان المفتي به ما ذكره

موت



فالنوري وعلى انه لا يفتي بمن تعرض عليه من الزم او لم  
 لا كثرين ان يجوز ذلك لانها اعلم بالضرورة وظلم الزم  
 من المعترض عليه ما دام يخالفه الا لم يصب علمه من علمه ومجمله  
 من جملته ومما يدرك على حكم ذلك انهما احدهما كراهته  
 ارتضاع المأموم على الزم ومما ذكره فلم يقيداه  
 بمسجد ولا غيره فجار بعض المتأخرين واغرض عليه  
 بانه نص في الزم على ان محل كراهته ذلك في غير ذلك وتبعه  
 كثيرون وملت الى موافقهم منها حلو ولا حتى رأت للتأفي  
 رضي الله عنه نصا اخر مرصدا كراهته العلوية المستند  
 فانه كره صلاة الزم داخل الكعبة والمأموم خارجا على الله  
 معلوم عليه فانظر كيف علم ان له نصيبا اخذها  
 لموافقة من ان ارتضاع احدهما على الآخر يخل بعدم المتابعة  
 المطلوب بين الامام والمأموم وتركها النص الآخر لمخالفة  
 للقياس المذكور لا سيما انما يدور عروها وشدة تحررها في  
 الذي قاض بذلك ولو معنى تفهين كتب الشافعي والاصحاب  
 لظن انهم لم يخالفوا نصا له الا لما هو رجع منه الى اخرها قاله في  
 الديارات ورايت في بعض فتاوى شيخ ابن حجر مائة  
 سنوا كيف خالف الشافعي والاصحاب نص الشافعي في

الشيخان

مع انه في حقهم كنه الشارع في حق المجتهد ولم يقول اهل المعصومين  
 قبلهم على كلام الشيخين ثم النوري لم يجاب اما على الزم  
 فذلك انما هو في حق المأموم كما هو صوابه اما المجتهد في المذهب  
 كما هو صواب الوجوه فله رتبة الاجتهاد المقيدون شأن هذا  
 انه اذا رأت نصا خرج عن قاعدة الزم امره اليه ان كان  
 والدخل بمقتضاها رتبة لا يقال للمأموم لم يرد ذلك ذلك  
 ترجع لا يقيد على انه شهادة نفى بل انما هو الزم للمعصوم  
 عليه وصرفوها عن ظاهرها بالدليل ولا يخرج عن ذلك  
 عن متابعة الشافعي رضي الله عنه بل ما فعلوه هو على متابعتهم  
 فانه رضي الله عنه فهو مقاربه اي المجتهدين عن محض  
 اتباعه من غير نظر في الدليل وكما ان الشافعي لم يخرج عن  
 متابعتهم على الله عليه وسلم بتأويل احاديث او درها  
 لاجاريت اخر فكذا نص الزم صواب مع الشافعي  
 واما الثاني فالشيخان لما اجتهدا في المذهب غاية الاجتهاد  
 مع حسن اليه واخذوا من الطوية للوجوب واعتقاد انهم  
 لم يخالفوا الواجب من تخلف ضعف او غيرهم على ضعف  
 كان حيايات الحكماء العاليين ومن سيقوا



ما نحتاج من الدقة المحققين متوجهة الى تلقي ما صححناه فالنور  
 بالقبول من غمته كان بعض ما نحتاج الى جيز احد افكار  
 الشرط عليه ان لا يخرج عما صححناه فالنور في القول ان  
 ما نحتاجه شرط عليه في ذلك وكذا ما يخرجهم والله اعلم  
 انتهى كلام ابن حجر في فتاوى الشهاب الرملي استا  
 في جواب سؤال ما نضمر من المعاني ان الشيخان  
 قد اختلفا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد والبرهان  
 غايات العمارات وشارحت من سبقت من اللغة المحققين متوجهة  
 الى ما عليه الشبان والخذل ما صححناه فالقبول الزنوع  
 مؤيد من ذلك بالبرهان والبرهان والافراد احدى  
 الاخر في العمل بما عليه الزمام النور وما ذل من الحسن كنه  
 واخرا من الطوبى وقد اختلف على الشيخين وغيرهما في الخالفة  
 ليس الشافعي وقد كثر الاجماع في هذا حتى قيل ان اصحابنا اجماع  
 مع الشافعي كالشافعي في المذهب الذي معهم في الشافعي  
 ولا يسع الاجتهاد عند القدرة على النص وجيب  
 بان هذا ضعيف فان هذه رتبة المعوم اما المتبحرون  
 المذهب فله رتبة الاجتهاد المقيد كما هو شأن اصحاب  
 الذهب التي لهم الهدى التخرج والترجيح وتركه الشيخين

لذلك

والله اعلم وانه حيث لم يحسموا الله سبحانه وتعالى في قوله ما صححناه  
 قلت قد جرت به حجة نفسه على قدر ما جرى عليه النور في قوله ما صححناه  
 منها قوله في باب صفته الصلة على المجموع وليس في باب صفته الصلة  
 الزمام في غير الموضع قال في الحقيقة ما ذكره محيى قد صرح به صلى الله عليه وسلم  
 كان يقطع قوله آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يسمي الله  
 رب العالمين ثم يقف الرحمن الرحيم ثم يقف ومن ثم قال الشيخين في هذا  
 ليس الوقف على الذي الذي وانما تعلقت بما بعدها لا يتبعها في قوله الحقيقة  
 وقوله ايقع بتشييد الطار كما هو في حديث من القطع وهو من الشافعي  
 قطعة قطعة اي يقطع على فاعل الذي ونقله عن الشيخين في قوله الذي  
 في شرحه على ما في الزماني فالعقل صاحب المعاني جميع انه صلي  
 الله عليه وسلم وقف على الذي الذي وانما تعلقت بما بعدها وقوله يوقف  
 الوقف على موضع فيه الكاظم اولى اما هو فيما لا يعلم فيه وقف على  
 صلى الله عليه وسلم والوقف على الكاظم في مقامه صلى الله عليه وسلم  
 في حال انتهى كلام المناوي في ما لم كيف تعجب منه في الحقيقة مع انه  
 قد ذك ذلك غير النور فقد نقل ابن حجر في شرحه على الشرايط عن بعض  
 الشافعيين البسطة لا يقف عليها بل يصلي بالحمد لله رب العالمين اعددا  
 بانها من قال عند ذلك مرجع في المجموع المخرجا قال فيه في قوله عبارة



التي سقت لها عن ثقته وخرج من الزعم في التحقيق الذي هو صحيح كنه على ما قاله  
في المجموع كما تراه فيه وجرم به ايضا الخليل بن يحيى وجرى عليه المرحبة في العباب  
ولم اتفق على ما يحالفه العزيم في شئ من كتبه كالروضة وغيرها وقد رقت  
على حديث في أصل السبل بالحدثة سلسلا بالجلف بالله العظيم في القصة  
المأثية الشيخ يحيى الذي ابي العزيم في كتاب التوفى خمس عشرة وستين وهو من  
الذويب ولهذا صورة ما ذكره وصية الزخات ناتجة الكتاب فضل سلطانها  
صرا في نقص واحد من غير قطع ما في قوله بالله العظيم لقد حدثني الحسن  
بن علي بن ابي الفتح المعروف والده بالسناري لطيف بمدينة الموصل سنة احدى  
ستماية بمنزلة قال بالله العظيم لقد سمعت شيخنا بالفضل عبد الله بن احمد  
ابن عبد الله الطوسي الخليل يقول بالله العظيم لقد سمعت ابي احمد يقول  
بالله العظيم لقد سمعت ابا بكر بن محمد بن محمد بن ابي القاسم يقول بالله العظيم  
لقد سمعت من ابي بكر بن الفضل بن محمد بن ابي القاسم يقول بالله العظيم لقد  
حدثنا ابي بكر بن محمد بن علي بن الحسن بن ابي الفتح بن ابي القاسم  
عبد الله المعروف بابي نصر السرخسي وقال بالله العظيم لقد حدثني ابي بكر بن محمد بن  
العقل وقال بالله العظيم لقد حدثنا ابي عبد الله محمد بن علي بن يحيى المعروف بالفقير  
وقال بالله العظيم لقد حدثني محمد بن يوسف بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد  
حدثني محمد بن الحسن بن علي بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد حدثني محمد بن يحيى بن

الراضي  
الشيخ

وقال بالله العظيم لقد حدثني ابي بكر بن محمد بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد حدثني  
ابن علي بن ابي طالب وقال بالله العظيم لقد حدثني الحسن بن علي بن ابي طالب وقال بالله العظيم  
لقد حدثني محمد بن علي بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد حدثني محمد بن علي بن ابي القاسم  
لقد حدثني محمد بن علي بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد حدثني محمد بن علي بن ابي القاسم  
وقال بالله العظيم لقد حدثني ابي القاسم بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد حدثني ابي القاسم بن ابي القاسم  
قال الله تعالى يا ابراهيم اني جعلتك خالفا لى وجاهلي وجمودى وكرى من راسم الله  
مصلحة بآخرة الدنيا ورحمة الله تعالى الى ابدى وصدق الله في حديثه من  
الحسنات وجاهل بغيره السيئات واد احدى لسانه بالندوة وحق في حديث  
الفرع عذاب النار عذاب القيامة والحج والذكر والطاق قبل الزيادة والزيادة  
اجمعان انتهى بحرفه نقله الشيخ علي بن ابي القاسم في نسخة من كتابه  
من غير سند وقره وكذلك الشيخ احمد بن محمد بن ابي القاسم في نسخة من كتابه  
المذكور في كتابه السمع المجد في نسخة من كتابه التوحيد وقال عليه قلت  
ولا عجب في فضل الله ان يكون تعالى القاصح المسبب على العلم المذكور  
ما نطق به الحديث الذي من الفضل العظيم عن الله تعالى فان هذا من باب  
الاحتياط في العلم والفضل والكتاب ابراهيم بن علي بن ابي القاسم بن ابي القاسم  
الاحمد بن ابي القاسم بن ابي القاسم وقال بالله العظيم لقد حدثني محمد بن يحيى بن







مسندنا ما ذكرتم قال قال الشيخ في هذا ما حل تسلسلنا ولولا قصد  
بأنه ما استبحر كتابه وقد ذكر أن يخط شيئا يعني الحافظ بن حجر  
عقب هذا المسلسل وقد ورد في رواية من حديث عبد الله بن عمر بن عبد  
الطوس عن أبيه عن المبارك بن أحمد بن محمد بن أبي النضر عن  
عن أبي بكر الطائفة بسند المتقدم ما نصه سقط بن حمار  
بن ياسر بن أبي إسحاق بن مالك بن جيل وقد ذكر الخطيب في التتبع والفرق  
حمار بن ياسر عنه وأدخل بينه وبين أبي إسحاق بن عطاء بن حبيب  
وهما كذا إن انتهى قلت ~~هذه~~ على الحديث بالوضع لأن الروي  
عن أبي في هذا الحديث هو حمار بن موسى له حمار بن بكير فانه هكذا هو  
في خط الشيخ يعني الذي في كتابه سر وقار يخبره من هذا الخبر  
من الفتوحات **٩** ~~هذه~~ هو في مسند أبي إسحاق بن عمار  
فيما روي في نسخة صحيحة بل وهذه هي في مسند  
الشيخ في نسخة صحيحة عليها خطه وإجازته على  
أصحاب الكتاب ولما لم يوافق أن يأسر كذا لكونه في نسخة  
لأن الله لم يغيرها ثم رأيت في لسان المزني الحافظ بن حجر  
داود بن عطاء عن أبي إسحاق بن عمار بن عيسى بن عمار بن  
كتبنا النسخة عن حمار بن عبد الحميد بن عمار بن عمار بن عمار

أبو على سبل القدر انتهى فالروي عن داود بن عطاء بن حبيب  
الروي عن أبي إسحاق بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
وهما حمار عن أبي إسحاق بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
الذي ان ما نصه حمار عن أبي إسحاق بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
حدث حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
وفي خطه أن حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
هذا الذي هو حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
ياسر حتى يأسر حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
أن يكون أبو إسحاق هو الذي قال فيه الحمار بن عمار بن عمار بن عمار  
هذه النسخة لكونه من نسخة حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
أن يكون هو الذي الذي وثقه أبو حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
قد ذكر في الحديث في كتابه نسخة النور بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
من رواية أبي جعفر عن محمد بن عبد الحميد بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
ليس في حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
من هذا أن يكون حديثه ضعيفا أن لم يكن له هذا السند  
لكنه قد ثبت له حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار  
من المسند أن في نسخة حمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار



فيقول من بعد ذلك من له الشيخ قدس سره قال في البياض  
في بيان حديث <sup>صحيح</sup> صحيح عليه السلام بسند طاهر الحديث  
وان تعلم طريقة من هو صحيح عندنا انما الشغل الى انه قال لا  
ابراهيم بعد ذلك في ذلك ما نضه وقد بينا في كتاب الزجر  
ان الحديث على ظاهره من كون هذا الفضل مرتبا على قراءة  
النبطية متناهية في الكثرة فيفسر واحد والله من باب  
فهم على قوله لان الحديث على قدر عكس وان السري في ذلك  
ما فيه عليه الشيخ محيي الدين قدس سره في تفسيره وقد نقلنا هذا في  
مقدمة في شأنه فلا حاجة الى التوسع في ذلك  
اختصاصا لما في الرواية الوقوف على الخواص في فهم من  
يقول في ذلك الشيخ السلام ذكرنا في كتابنا في كتابه القدر  
لأنه في الاستدلال ما فيه الناس متفقون في الوقوف في فهم من جعله  
على ما هو في نفسه ومنهم من جعله على ما في نفسه والاعمال  
انه قد يكون في احوال اخرى وان كان له في احوال اخرى  
اخرى في وقفا بالمعاني متبركة والله تعالى اعلم لا يذكر  
في موضع اخر من الكتاب المذكور بين لنا انه يقف على الحق  
الذي له ما كان من استبداد التعلق بما بعد الى اخر ما قاله

وذكره

وذكر الشيخ السلام في الوقوف على المعاني صالح لوجه البراءة  
وليس تاما لانهم انما يتدبر بعد بالحجور في جوار وقال في فهم  
لا في ليس تاما كذلك ثم قال المستقيم جائز وليس حسنا وان كان  
احترافا لما بعد ذلك منه وهو يتعلق به انتهى حكم الشيخ  
السلام على من الصالح والكافي والجايز مختلف في ثبوته  
في حق ثبوته يقول له محيي الدين قدس سره في الشرح  
في فقرات العشر انما ابن الجوزي في التباينة القدر ما فيه  
تاسعا لا بد من معرفة احوال مذهب المذاهب في الوقوف  
والاعتدال ليعتد في كل مذهبه فما نوع كان يراعى مكان الوقوف في التباينة  
بحسب المعنى كما هو مذهب البعض بذلك واني كثير روي عنه نعم انه  
كما يقول انما وقف في القدر على قوله في ايعاين تأويله والله تعالى  
قوله في ما يتعلم في عباد انما يعلمه بترلم بال بعد لها وقفت لم يقف  
وهذا يدل على انه يقف حيث يتقطع نفسه وروي عن ابو الوفاء  
الرازي انه كان يراعى الوقوف على قوله في ما عاين له ولم يفتد  
في اوساط الروافد في احوال هذه الطريقة المتقدمة وانما هو  
رويا عنه انه كما يتدبر الوقوف على قوله في ما عاين له في احوال  
عنه الخ لانه كان يطلب من التباينة في احوال عن احوال في انه



انه كان يراد من الوقف ما يصح زرعه المفضل للرعي انه كان  
يراد من الوقف ذلك الذي لا يملكه احد من الناس كما لا يطلب  
الوقف من حيث يتم الكلام وحققه انفقته الردة عنه انه كان  
يقف عند انقطاع النفس الى ان قال ابن الجوزي والباقون من القر  
كانوا يرعون من العالين وقفا وابتدأوا كما علمهم غير واحد منهم  
الوامان المفضل للرعي والرعي انفق ما رزق انقله من كثر  
فما مضى منه ان اخلاق حراثة رويس الوي اما بعد وانه عن اي  
كثير من الجوزي نعم الوقف على امر السجل والبدن بالخبرة مما كان  
عندهم لاد تعلق لاد حدها بالآخر وانما اراد ان السجل على  
ان ما اخلقه في الحقيقة ليس من الوقف على رويس الوي وان تعلق  
بما صدق ليس متفقا عليه ولا هو من الوقف فيه تنبيه  
تغير المادى الذي قدمته عنه نقلا عن صاحب النفاة  
بقوله وقف على رويس الوي وان تعلق بما صدق الحسن من قبر الخفة  
نقول لا نقول من الوقف على رويس الوي وان تعلق على رويس الوي  
وان تعلق بما صدق ذلك من الوقف على رويس الوي  
الوقف على رويس الوي فيكون المعنى وان تعلق الوقف على رويس  
الذي يملكه من رويس الوي على قوله الحق تعلق بالثابت

يرجع الى رويس الوي وحسب ذلك يستقيم قوله بعد ذلك كما بعد  
لان المادى تعلق رويس بما قبله بما بعده فانه له مع المادى  
قد عبر بها عن الخفة قبل ما نقله سابقا عنه وقال فيه صرح  
الشيخ في رويس وفيه ما في الخفة ايضا فخرج ورايت في حق الردة  
للسجل في نسخة النسخ ما صدق ان يصل السجلة  
بالحد له ثم قال قال ذلك في المجمع والمختار من السجلة الحديث  
الوقف على رويس الوي وظاهره تفسير بالمختار من السجلة الحديث  
من غير نقل له عن احد من ائمة المذهب مع لغز لظالمه طريقة في كتابه  
المذكور يبيد انه خالف في المذهب فقد اشترع عندهم  
استعمال التعبير بالمختار لا مختار ما كان له من حجة الدلائل عبارة  
الوقف في تحقيقه ومن حيا روى رحمه طائفة يسيرة  
وكان الدليل الصحيح الصحيح بغيره قلت المختار كن اذ يكون المختار  
تقر بما يانه الرعي وبلا رقايت به طائفة قليلة وان لا كثر  
الاشهر في المذهب بخلافه انفق على التحقيق بحرفه منه  
وتبعه على ذلك المتأخرون ولما قال المرحوم الصوفى العبد الوقف  
روى ان ما لا تون في يوم واحد المختار جواز قال ابن حجر في ترجم  
عبارة المجمع والظاهر بينه ما روى في رعي اذ الاول يقتضى انه ليس



من المذهب والفقهاء والعلماء بخلاف الثانية هي أصوب المذهب  
 المذهب فربما كان قال وهذا أصح مما ذكرته ان هذا المذهب  
 لا يخرج عنه خلافا لما يؤيده المصنف انتهى من نقول وما قال  
 الذم السائل المتأخر في البيد بالتحليل قال ابن حجر في فتاويه  
 بعد كلام فروع في ذلك انه مخرجون بطريق على ليد بالتحليل  
 وان ذلك هو المعتد بهما وروايت خلافا لما يؤيده تغيير كسبي  
 بالمختار انتهى كذلك قال الزبيري في شرحه على المحرر وحاشية  
 على شرح المراجع اختلفوا لما يؤيده تغيير كسبي بالمختار في تغيير كسبي  
 بالمختار شارة في ذلك ايضا وايضا في ذلك حجة النوري بخلافه  
 حجة المذهب فاصح كونه فائدة محل ما ذكر في التغيير بالمختار في غير  
 الرخصة اما هو فقد رايت في كلام بعضهم انه حيث عبر فيه بالمختار ولم  
 يبينه على انه مختار من حيث الدليل يكون معناه انه مختار من حيث المذهب  
 فهو معني المعتد به من حيث المذهب فتبين له ولم يذكر ان النوري  
 لم يذكر في اول الرخصة حكم التغيير بالمختار وانه بخلاف المراجع في المذهب  
 وقد قاله الاستاذ في باب الوقف من المراتب العشرة في الكلام  
 على اشتراط القبول من الوقف عليه ان المختار في الرخصة من  
 الصحيح والراجح من ذلك انتهى وقد قرر ذلك النوري بعد رخصة في

مختار

مختار المراتب ويشهد به ان النوري في شرح المذهب قد عبر بالصحيح وما عاب  
 عنه في الرخصة بالمختار كقوله في الجواز منه ان الصحيح ان القراح  
 الثاني انه يحل الرخصة للمرجع الذي مع تعبيره في رتبة الرخصة بالمختار  
 وتلا في الطلاق عن قاضي القضاة انه لو قال لزوجته يا بني وقعت  
 الفرجة سبها زاح في الرخصة المختار في هذه انه لا يقع به مرقه الخ  
 نكاح نية وغير النكاح في ايضا حده بالصحيح بذلك المختار في الرخصة  
 والله اعلم وحري اني في موضع من التحفة ايضا الى نسبة السهو الى  
 له ما النوري من قوله في كتاب الفرائض في مواضع الزنا ما نصه  
 ونقل المصنف في شرح مسلم عن ابي حنيفة ان الحرين في طلاق  
 مختارين لا يتوارثان وهو انتهى من رتبة الجمال الراد في رتبة على  
 ذلك واقوسخ الاسلام الزكشي على انه هو حري عليه اكثر  
 المتأخرين وعبارة الزكشي غير المصنفة في شرح مسلم نقله عن ابي حنيفة  
 وهو سهواني وقال الزكشي في قوت المحتاج الى شرح المراجع هذا  
 النقل سهواني رحمه الله وانما هذا هو حجة حنفية لا يعرف عن احد  
 من اصحابنا هو هو بل ذلك المعهود في كتب المذهب وكتب الفرائض  
 للاصحاب وكلها ناهية عن عدم الفرق عند خلافا لانه حنيفة  
 وقد روي هذا السهو لصاحب التيجر في شرحه وتبعه عليه بعض الفرائض











اريد الحرفي من حربي ان يتقوا ذرها او يتخلف لا روم ولا يترك في ارضه  
 كما صلاها في شرح ما نقل عن الامام ان الحربيين في بلدين متحاربين  
 لا يتوارثان فحري عليه في ثلث التنبيه ونقله السجدة مودة شرح  
 التنبيه للزرك وقال الامام في حربه انه غلط في ما هو مذهب حنفية  
 انتهت وكلام الماوردي السابق لا يخالف هذا الجمع الذي حفته به  
 كما ان الحنفية على ما نقل في كتابه قال له لم يصرح بالحاربة من التوارث  
 وحسبنا ذلك في ما قلناه وقلنا ان ما ذكره اخر من قصة المذهب  
 كما فهمه ابي نونى حفيده ومما اتفق الجمع الذي ذكرته ما رآته في الشيوخ  
 بصرح الجمع للعامة ان شوقي فانه قال في توارث الذين في حربان  
 وان اختلفت الدولة كالدولة الهندية واليهودية والكفرية والنجورية  
 ولو تولى ثم قال فانه لا تتوارث بين حربيين في ذلدين بينهما حرب  
 قاله العزدي في كلامه على التنبيه انتهى فاعلم كل من له لذة وحرارة  
 حبه كما هو فيما ذكره لك عبارة ثلث التنبيه للنفوس قوله <sup>وقوله</sup> ويرث  
 حربي من حربي وله نص من حربي كان ينبغي ان يقول وله حربي  
 من حربي في ارض حربي بينهما حرب فان اهل الحرب اذا كانوا متحاربين  
 لم يرث اهل بلدين بل اهل ارضهم انتهت بحرفنا ونقل هذا عنهم  
 عن تصحيح التنبيه للعزدي ولم اجد فيه وله في تصحيحه الله تعالى

فكانه

فكانه ان تصحيح التنبيه فكتبه او شرحه فكتبه له قاله في العزدي  
 حيث قال بعدم الارث مخرج بالحربة بينهما وحسبنا قال بالثبوت سكت  
 عن الحربة بينهما وكلام ثلث التنبيه الذي سبق في ذلك لذلك  
 حيث قال بينهما حرب فاذا انا الله لا انا لم يكن بينهما حرب بتوارثان  
 كما هو مخرج العبارة وكذلك قوله اذا كانوا متحاربين ليرث كل  
 فان مخرجهم الامام لم يكونوا متحاربين بتوارثان وهو ما في الرواية  
 فان قلت ينافي ما ذكرته ما ذكره الرازي في الشرح الكبير فانه يعارض  
 ما ذكره عبارة الروضة التي قدمتها من قوله وقال ابو حنيفة ان كانا  
 مختلفي الدار كالروم والهند لم يتوارثا وان اختلفت مدنها والفاطمة ان يتخلف  
 الملوك ويرى بعضهم قتل بعض انتهى وهذا هو احد ما ذكره في حربي  
 قلت ان قلنا ان قوله والفاطمة من نعمة الامام عند ابي حنيفة كان  
 عند مخالفة وهو وجود الارث عند اختلاف الدار وليس في كلام  
 الرازي ولا العزدي ذكر الحربة في مذهبنا فان اختلفت الحربة اختلف  
 الحكم وليس فيما نقله الرازي عن الماوردي من مذهبنا ذكر الحربة  
 ايضا فراجعوا ولعلم الحكم اريد بالحربة ان اختلفت اراضيهم  
 ورفض ما مشى عليه جمهورنا حربي اعتنا وانما اردت ان ابرزك  
 على ان ما مشى عليه العزدي له وجه وجيه وان كان العقد

مخرج







ورأيت في صحيح مسلم في حديث الحسن وفيه خبر النضر الذي اخذ من جماعة  
 وهو على الله عليه وسلم بخلعة عامدين الى سوق عكاظ وهو على ما يحكي به  
 صلاة النحر فلما سمع القرآن استعمله الحديث وراية ايضا في صحيح  
 البخاري في الصلاة منه وخرجه البخاري ايضا في التفسير وخرجه الترمذي  
 والسياتي في التفسير ايضا وهو من صحابي الذين انعم الله عليهم لم يرفعه  
 ولا هو مدرك للقصة ومن صحابي له حكم المستند هذا كما تراه ذلك  
 على ان الجماعة شرعت بحكمة وانه صلى الله عليه وسلم صلى بجماعة فذكر  
 ورأيت في شرح مسلم للقرني ما نصه قوله وهو صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الصبح  
 فلما سمع القرآن قالوا هذا رجل يتناوب بين السماء والارض بالقرآن في الصبح  
 وفي اوقات صلاة الجماعة والامر مشروعة في السفر والامكان مشروعة في كل  
 النوع الترويحة في صحيح مسلم بخروجه ورأيت في شرح البخاري للبخاري ما نصه  
 وفيه معنى الحديث مشروعة الجماعة في صلاة السفر وجوز الحنن  
 انتهى بخروجه ومنه نقلت قائل البائنة بينه وبين ما ذكره الفقهاء  
 والله تعالى اعلم ومن ذلك ما ذكره ابن حجر في التلخيص من التحفة  
 عند الكلام على ما يحكي اجتماعه من العدة من النساء والرجال  
 بقوله انه الذي يمكن اتصافه وشكالة اي الخنثى الذي له اللسان  
 واحا من له تقية فهو مشكل ابدا ولا يرجع نكاحه ولا يعمل به احد

عن البيهقي

رجال

من البيهقي انتهى فالحكم على الخنثى المذكور بعدم الزفاف ابدا مع ما  
 النقول في المذهب وقد تأملت في سلف ابن حجر في ذلك فوجدت  
 سبط المارديني في شرحه على فضول ابن الرام قد سبقه اليه فقال  
 وقوله له الله الاكثان للاخترازا عما اذا وجد له تقية لانتبه واجد  
 من الاثنين فان النصف لم يرد في ما ينبغي فيلزم ان يكون في البيهقي  
 لانه مشكل ابدا لا يمكن كونه واحدا ولا رجوع من تحتها انتهى  
 وهما كقولنا في المسئلة فباعتنا التحقيق الذي هو اجمع  
 كتب العوفي في باب اسباب الحديث فخرج الخنثى فربما انشدها  
 له فخرج امرأة وذكر رجل والثاني له تقية لانتبه لاجل انهما  
 فهذا الظاهر يوقف حتى يبلغ فيختار ما يقتضيه ماله فان مال  
 طبعه الى النساء فرجل وعكسه امرأة ولا يزال في قوله انتهى  
 بخروجه وقال السبط المارديني نفسه في شرحه على فضول المارديني  
 له ما نصه الخنثى من له ذكر الرجل وخرج المرأة وله تقية يخرج  
 من البوك ولا تشبه اليه الرجل ولا يزوج المرأة وهذا مشكل  
 ما دام صبيبا حتى يبلغ او يحيض او يحبل فيكون انثى ولا يحيض  
 ولا يحبل ويخبر عن نفسه انه يعمل بالرجال فيكون امرأة  
 او يعمل الى النساء فيكون رجلا ولا يعمل الى فريقيهما ولا يعمل اليهما



على السواء فيكون مثلاً انتهى وقال ابن حجر نفسه في شرحه على ما روي في باب  
الحديث منه ضرب الثاقلين نوع المشكل في له تقية لانتبه لمرجع يولد  
وهذا لما يتضح عليه بعد ما يوضحه لا يفرقه على ما يوضحه ما في المجموع عن النبي  
واقوه لبي قال الرسول انه يتضح عليه ان يحضه او منيه التصف بصفة  
منه ذكره انتهى وهو منجبه ولا ينافيه كلام المجموع عندنا انه لا مرجع  
الدابة لا دلالة في بوله وهذا محل وفاق وماد لالة حفيضة او منيه للدرك  
فالم تعرض له ينبغي او ثبات وما قال توقف امر حتى يبلغ فيختار لنفسه  
ما يعمل اليه طبعه انتهى انتهى ورايت في كتاب ايجلح المشكل في الحكم  
حتى المشكل للرسول ماضيه والختم في حيزان احدهما ان لا يكون  
له مرجع حال ولا مرجع امرأة بل تكون له تقية يخرج من العول ولا تشبه  
فرج واحد منها وهذا الضرب ذكره حماوات منهم صاحب الجواهر في المغني  
والرافعي في نواقض الفسوق وفي الفرائض ايضا قال المغني وحكم هذا  
الثاني انه مشكل يتوقف امر حتى يبلغ ويخبر عن نفسه بما يعمل اليه  
طبعه كما سياتي ايضا منه وهذا الذي قاله المغني ذكره ايضا جواهر  
منهم الامام في كتاب الفرائض ونقله النووي في شرح المذهب عن المغني  
واقوه عليه واعتضاه كلامهم من انحصار الدلالة في الميل ليس كذلك  
بل يعرف بالمتن التصف بصفة احد النوعين على ما سياتي

فانه لا مانع

فانه لا مانع منه لهذا وامام الحنفى في تقيده اعتبارا ايضا لما ذكرناه من احتمال  
خلافه لان الدم لا يستلزم ان يكون حقيقيا وان كان بصفة دم الحنفى  
لجوز ان يكون دم فاسد بخلاف الذي انتهى والحاصل ان هذا هو مقتول المذهب  
فلا يجوز للمفتي ان يفتي بما في التحفة من كونه لا يتضح ابدا ان لا يتقيد  
بمن الصبا كما لا يجوز له ان يفتي بما في شرح التلخيص من فسح  
النكاح بعبية الزوج النكاح المحرر لكونه خادرا للنكاح في المذهبين تعلم  
ما فيه فراجه بانطاف والله اعلم ومن ذلك قوله التحفة في الفرائض  
ايضا للحديث الصحيح الراي اية فان كان نساء فوق اثنين لم تزنت  
في نبيان وزوجه وابن عم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للزوجة  
بالتين والبنات الثلثين والبن العم الباقى انتهى كلام التحفة  
اما صحة الحديث فقد صححه الترمذي حيث قال صحيح ولا يعرفه  
الرمي حديث عبد الله بن عجيل ومن صححه الحاكم وحققه على صحته  
جماعة من الفقهاء كالذي ذكره المغني والجامع الهادي وغيرهم ومن روى  
احد والآخر دون ما جده غيرهم لكن رايت في ثلث النراج ابن النقيب  
ماضيه وفي سنده كلام انتهى والآخر كما قال ابن عبد الله بن عجيل تعلم  
فيه من جهة حفظه وقد قدمنا عن الترمذي لا يعرفه الرمي حديثه  
لكن قال شيخ الاسلام في شرح الكفا لا يعرفه لا يجمع انتهى



وما قول ابن حجر في عم فقد وافقه عليه الحال الرملي في زواجه وقد تبعت  
 سلمه في ذلك فوجدت في نسخة قد سبقها اليه في شرحه الكبير على  
 المزاج وفيه ما فيه لأن المعنى أنه عم لابن عم فزاد في النسخ هو  
 منهم قال في الطبائع في الحاشية الحاشية وإن عموا لكانوا الخ ورواه  
 كذلك كما في طبائعي حجر في تخرجه حاشية الرضي من رواة حجر في  
 دود والترمذي وفيما جده والحكم وهكذا الزانية في تحفة السيرة  
 من رواية ابن دود وفي شرح سني أبي دود الخطابي ومختصر شرف  
 ابن المنذر وادلة المزاج ابن اللقن وشرح الأرساد لابي القتيبي وشرح  
 الترجمة الشيخ الإسلام شرح التبيين ابن بوسيد عدة مواضع من كتاب  
 ابن الرفعة ومختصرها ابن النقيب وقوت المحتاج للأندلسي وشرح  
 كتابه ابن الزايم الشيخ الإسلام زكريا والمتقى من الأحكام  
 لابن تيمية والسني والآثار للبيهقي وخلاصة الأبرز للبيه  
 حافظ أدلة التبيين والعمدة في الأحكام وغير ذلك من كتب  
 الفقه والحديث بحيث لم يبق عندى شكل بأن ما قال ابن حجر  
 والرملي وابن شهابية سهر من عفا الله عنهم ولا ترتيب في الأسم  
 قد يصح وهو القاطع في تفسير سورة الناعم شرح صحيح  
 البخاري بقوله وكان أي سعد بن الربيع قتل يوم أحد وحلف ابنين

ما هو أبواه فاحذر الخ المال الحاحه والله أعلم بالصواب ومن  
 ذلك ما ذكره أستاذنا العلامة للور عنه ولو كانت البعدي مدلية بالقرني  
 لكن البعدي جده من جهة أخرى فلا تجب مثاله لزنب بنت  
 حفصة وعمرة وحفصة ابن وعمرة بنت بنت فالحكم الرضي بنت  
 بنت خالتها فانت بولده فلا تسقط عمرة التي هي أم أم له ولا  
 لأن أم أم إلى المولود انتهت بحروفها وهذه صورتها  
 زنب بنت حفصة عمه خاتمة ان الشيخ ابن حجر في التحفة  
 حفصة عمه تقبله وتبعه الحال الرملي في زانية  
 زكريا فالحكم نعم ان كانت البعدي جده من جهة  
 عمرو فالحكم أخرى لم تجب كما في الحجة العليا  
 في الصورة السابقة فان بنتا أي بنت زنب العليا وهي عمرة  
 القلي أم أم الميت لا تسقط لأن أي زنب العليا أم أم أبيه  
 دون مساوية لها من جهة الأب فثبتت معها لأن جهةها  
 وليس لنا جده ترت مع بنتها الأخت انتهت جاراتها بحروفها  
 والصواب كما علمت من عبارة الروضة المقدمة أيضا ان يقول  
 أم أم أمه ولما في صورة أم أم الميت فان بنتا تسقط لأنها  
 قرني من جهة الأم فتجب من الجدة من الأم لا لأن الأم

في نسخة ذات  
 ابن حجر



ومن جهة الرب كذا في بعض ما قرئ في حجة الأم تقطع بعد حجة  
 الرب كما هو معلوم قسائله باضافه والله أعلم بالصواب  
 ومنها موضع كثير غير الذي ذكرنا تمامه سبحانه التحق مع حجة  
 وفي الحقيقة ايضا ما نقلنا عن غيره واعترضا في حجة على  
 غير ظاهرها مع ان التحقيق خلاف ذلك من ان كان في حجة  
 في صوم المتخيرة يومين بعد ان ذكر كيفية ذلك قال ولا  
 تتعين هذه الكيفية كما هو مبني في المطولات بل بالغ  
 بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ الفصورة واحدة في العلم  
 في جميع مسائل الصوم بانواعها في هذه الصورة بحضور البدن  
 فانه ونحوها لعبارة المحل الرمزي في الزمان وهي بل بالغ  
 بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ الفصورة واحدة  
 ولعله في جميع مسائل الصوم بانواعها في هذه الصورة بحضور  
 لظهور فانه انتهى وهو عجيب من ان كان الف والواحدة في  
 صوم اليومين خاصة وكانوا لم يراجعا كلام الدارمي في محله الفهم  
 الذي افه في احكام المتخيرة ولم يبق في كلام الجمع الذي  
 لخص فيه كلام الدارمي في محله المذكور ولما كان التحقيق الذي لخص  
 فيه كلام الجمع لا يقتضي ذلك على عبارة التحقيق لا حجة لها

في ذكرها

ثم انك بعد ما عاينته السك فاقول قال الغرض في حقيقة الذي هو  
 اصل كنهه بيان ذكر طريقة التحصيل وانصافه والمختار للتعين  
 ما قاله الدارمي تضعف فتدبر يوما فان الرات يومين حصل  
 خمسة من تسعة عشر وتسعة في عشرين يوما بينهما ولا يحصل  
 من ثلاثين فاكتر فان الرات من تسعة عشر صامت الاول  
 والثالث والسادس عشر والسابع عشر واظنهم ت الرابع والسادس  
 عشر يبقى بينها احد عشر صوم احدها قاسا في احد عشر  
 بعد ايام التأخير وحيلة الرقسا في صوم اليومين بحجة  
 من تسعة عشر الحاشية عشرين الف قسم قسم او فمحتها مفضلة  
 في شرح المذهب فان الرات ثلاثة حصلت بسبعة من احد  
 عشرين الى تسعة عشرين فان الرات من احد عشرين صامت  
 من كل طرف الاول والثالث والخمس واظنهم مما يدل على خمسة  
 يوما وصامت احد التسعة الباقية فاقام ما تسعة حيلة الرقسا  
 ثلاثة الف وثلاثة اقسام وان الرات اربعة حصلت بسبعة  
 من ثلاثة عشرين الى تسعة عشرين فان الرات من ثلاثة  
 عشرين صامت اربعة افراد من كل طرف واظنهم مما يدل على سبعة  
 يوما وصامت احد السبعة الباقية وحيلة الرقسا



ثلاثة آلاف وسبعة اقام وان ارادت خمسة حصلت باحدى عشر  
 من خمسة وعشرين الى تسعة وعشرين فان ارادت اربعة خمسة وعشرين  
 صامت خمسة افراد من كل طرف وفطرت يوما وبومها وصامت احد  
 الخمسة الباقية وحمل الرقم تسعة وخمسة وثلاثون وان ارادت  
 ستة حصلت بثلاثة عشر من سبعة وعشرين الى تسعة وعشرين  
 فان ارادت اربعة سبعة وعشرين صامت ستة افراد من كل طرف وفطرت  
 يوما وصامت احد الثلاثة الباقية وحمل الرقم احد وعشرون  
 وان ارادت سبعة صامت خمسة عشر واهل اربعة وعشرين  
 ولا يصح سبعة عشرة لهذا وان ارادت ثمانية  
 او تسعة او اربعها الى اربعة عشر فاني قول الجمهور ان انتهت  
 عبارة التحقيق بحرفها ومنها تعلم ان الالف الهوى والواحدة  
 في حروفهم اليربني على طريقة الدارجي فقط من غير ملاحظة  
 غيرها من الطرق وعبارة الادم المجدد التقى السبكي في شرحه  
 على المزاج الذي ساء بالابتداج في ~~الكتاب~~ ما مضى ومنها  
 نقلت وقد استوعب الدارجي اقامته لتسعة عشر الى التسعة  
 وعشرين فجاءت الف قسم وقسا في قضاء اليربني خاصة وقد  
 نبهت على اصلها فلا حاجة الى التوصل وفي على ذلك انتهى  
 بحرفها

ترجم المصنف

بحرفها فراجعه بانضاف والله اعلم ومنه ما ذكره في التحفة  
 او اخر الناس في الفائدة الطويلة بقوله وادي بعض محسبي  
 لجعل ابي العزبة بن النقيين حكمة تليق بمقتضى الباطل  
 انتهى كلام التحفة بحرفه وذكر ابن حجر في كتابه مد النعمان في  
 تزيين اللسان والعزبة والنعمان ما مضى والذي يظهر في حاشيته  
 اخذ امة الحديث السابق هكذا فاعلم فانه الحسن او اجل ما ذكر  
 من احوال وتحيين الهيئة والعمامة وقد روت الاحاديث الدالة  
 على ان ذلك ~~الشيء~~ سنة متألقة كحديث كان صلى الله عليه وسلم  
 الى الرار يخرج على اصحابه نظري في القاموس سوى عمامة مشعرة  
 الحديث ويؤيد هذا الذي ذكره ابن حجر في حاشيته ما رايته نقل  
 عن الانصار وهو قال عطاء بن ابي الربيع سمعت رجلا من اهل  
 البصرة يسأل عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رسالة العمامة من خلق  
 الرجل اذا اعتم قال عبد الله ما خبرك عن ذلك لم ذكر قصة  
 رسالة صلى الله عليه وسلم لم لها عبد الرحمن بن عوف وفي  
 مد النعمان لابن حجر ما مضى ورفع لبعض محسبي احواله ما مضى  
 ابدار حكمة لجعله صلى الله عليه وسلم لم لرابي كنفه تليق  
 بمقتضى الباطل فاحذر وما استدله رده الحافظ الربيعي



العراقي بانه لا يصل اليه انتهى كلامه من الغامه وقد رايته في غيرهما  
 ايضا من كتب ابن حجر ولم يبينه على ظاهره بذلك ولا على صوابه  
 نعم يبينه على ذلك في شرحه على تامل الترمذي وان الظاهر  
 بذلك ابن القيم عن شيخه ابن تيمية قال الحكمة فيه ان المظهر لما راي  
 ربه واضعاً يديه بين كفيه اكرم ذلك الموضع بالعزبة اترو  
 وذلك ابن حجر ان ذلك قبيح من ضلالها قال انه هو معنى على هذه  
 من انبات الجنة والحسينة لله تعالى تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً  
 انتهى كلام ابن حجر فيه نظري وجوه من اثبوت الحديث بما قاله ابن تيمية  
 قال العلامة الملا ابراهيم الكوراني والشيخ السجستاني  
 رسالته النجاشي ما نصه قال لسيدي رحمه الله في الدر المنثور  
 واخرج عبد الرزاق واحمد وعبد بن حميد والترمذي وحسنه ومحمد بن  
 نضر في كتاب الصلوة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انا في الليلة ربي في احسن صورة لم يزل  
 قال في المنام قال محمد بن زعيم يختم الملائكة على قلبه لا يوضع يده بين  
 كتفيه حتى وحبت برزاقه بين يدي او في اخرى فعلت ما في السوات  
 وما في الارض الحديث واخرج الترمذي وصححه محمد بن قيس والبيهقي  
 والحاكم وابن حريز عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال احببني  
 هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما سلم دعا بصوته فقال

هل تدري

انقل  
 على صافهم كما انتم ثم يخطف اليه ثم قال لما اني سأحدثكم ما حسني  
 عنكم المداة اني قمت الليلة فخطواتي وصليت ما قدر لي ونعست  
 في صلاتي حتى استنقلت فان البوكرني تبارك وتعالى في حسن  
 صورة فقال يا محمد قلت لبيك يا ربي قال فيم يختم الملائكة على  
 قلبه لا تدري قالها فانا قال فرأيت وضع كفه بين كتفي فوجدت  
 برزاقه بين يدي فتجلى لي كل شئ وعرفته الحديث واخرج  
 الطبراني في السنة وابن حريز عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يحبني في حسن  
 صورة فالتفت فيم يختم الملائكة على قلبه يا ربي ما علم فوضع  
 يده بين كتفي حتى وحبت برزاقه بين يدي فاستلقي عن شئ  
 الاضحت الحديث واخرج الطبراني في السنة والشيخ السجستاني  
 وابن حريز عن انس بن مالك رضي الله عنه قال اصبحنا يوماً  
 فانا فانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجزنا فقال انا في ربي  
 البارحة في منامي في احسن صورة فوضع يده بين كتفي فوجدت  
 برزاقه بين يدي فتجلى لي كل شئ الحديث واخرج الطبراني في  
 حريز عن الجراح قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مشرق اللون يعرف السرور في وجهه فقال رأيت



فقال رأيت رضى في حسن صورة فقال يا محمد انى تدري فيهم يختم  
الملا الأعلى الحديث واخرج ابن نضر الطبراني في كتابه  
عن ابي امامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اتاني  
رضي في حسن صورة فقال يا محمد قلت لبيك وسعدك قال فيهم  
يختم الملا الأعلى الحديث واخرج الطبراني في السنة والخطيب  
عن ابي بصيرة عن الجراح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما كان  
ليلة اربعي رأيت رضى عز وجل في حسن صورة فقال فيهم يختم  
الملا الأعلى قلت لادري فوضع يده بين كتفي حتى وجدت برد  
انامله الحديث واخرج محمد بن نضر في كتاب الصلاة والطبراني في السنة  
والبيهقي في الاسماء والصفات عن عبد الرحمن بن عمار  
قال صلى الله عليه وسلم ان الله صلى الله عليه وسلم رآه عذرة فقال  
له قائل ما رايك اسفروا حجابك الغلالة قال وعلى لادكون كذلك  
وقد تدري اني رضى عز وجل في حسن صورة فقال فيهم يختم الملا  
الأعلى يا محمد قلت لادعلم يا رب فوضع يده بين كتفي فوجدت  
برد هاتين ثديي فعلمت ما بين السعرات والارض الحديث  
واخرج ابن نضر الطبراني في السنة عن ثوبان رضى الله عنه قال  
خرج لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح فقال ان رضى

عز وجل

عز وجل اتاني الليلة ولحن صورة فقال يا محمد انى تدري فيهم يختم الملا الأعلى  
قلت لادعلم قال فوضع يده بين كتفي حتى وجدت برد هاتين ثديي  
فعلمت ما بين السعرات والارض الحديث واخرج ابو بكر بن ابي عاصم في السنة  
عن لم الطفيل امرأة ابي بن كعب قال كذا ولعله قالت سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول رأيت رضى في المنام في حسن صورة الحديث  
فتأمل خط العلامة ابي محمد علي بن تيمية في تلك المسئلة المقالة مع  
صحة الحديث وورد من طرق متعددة لها واذا ثبت ذلك  
حديث من لا ينطق عن الهوى ان هو لا يوحى فاللانع في ان  
يكون النبي صلى الله عليه وسلم اراد الكرام ذلك للوضع لذلك  
وهو ان اثبات الاله تعالى قد ثبت في الكتاب والسنة وجميع  
من المتشابه الذي يجري فيه هذا السلف من عدم التأويل  
لكن مع التزييه واقتناع عدم الحاملة ليس كمثل شئ وهو السبع  
البصير ويخلف من التأويل بما ياسب القام فسلطنا من ذلك  
فاي معتقدا لعل واي تجسيم في ذلك وهو ان رؤية الله تعالى  
في الدنيا جارية نقطة ونظاما كذا لم تقع نقطة لغير نبينا صلى  
الله عليه وسلم على خلاف في رؤيته صلى الله عليه وسلم ايضا وما روي  
تعالى نظاما فقد وقعت لغيره صلى الله عليه وسلم في الدنيا



ورأيت في رسالة القشيري ما نصه فصل فان قيل هل يجوز رؤية  
الله تعالى بالرويا بل انما هو اليوم في الدنيا على جهة الكرامة فالجواب  
عنه ان الوقوع فيه انه لا يجوز لخصوص الجمع عليه وقد سمعت  
الاستاذ ابا بكر بن خورك رحمه الله تعالى يحكي عن ابي الحسن الزعفراني  
وقد سئل الله روحه العزيز انه قال في ذلك قولان في كتاب الرؤية  
الكبير انتهى بخروجه عن نقلت ورأيت في الهمم المحقق الملا ابراهيم  
الكوفي ما نصه قال السيد شرح الموقف قال الامدي اجبت  
الرؤية في كتابنا على ان رؤيته تعالى في الدنيا والاخرة جائزة عقلا  
واختلف في جوازها سمعنا في الدنيا فثبتته بعضهم ونفاه اخرون  
انهم من الهمم وفي شرح جمع الجوامع الجليل المحلى وكنت اضعف عن الوقوع  
فذلك على عدمه في النقطة وهو قول الجمهور قوله تعالى لا تدركه  
الابصار الخ ان قال نعم اختلفت الصحابة في وقوعه الى الله صلى الله عليه وسلم  
ليلة المعراج والصحیح نعم وليه استدلالنا بالوقوع في المحلة كمن  
روى عن ابي ذر رآه صلى الله عليه وسلم في رؤيته فاما اذا اراد  
بتشديد نفي النفي وتفيد انه اي حجب الغشا عن البصر  
عن رؤيته وقد ذكر وقوعه في المنام الكثير من السلف من الهمم

احمد وعليه ذلك العيون للرؤيا انتهى ما روته عنه من كلام الجليلي والظاهر  
فيه ان المؤمنين من غير كيف ولا لحالة هذا مذهب اهل السنة والجماعة  
وحينئذ اذا كانت تلك الرؤية في ليلة الاسراء يكون الوضع بين  
كفيه بالمعنى الذي قدرته آنفا نقطة ويحتمل ان يكون في رؤيتها  
مناها ويحتمل تعدد الواقعة كما يدل عليه ظاهر الروايات المتقدمة  
في الاحاديث انما يفهم ان ذلك كانه في المنام وفي بعض ما كان  
ليلة اسريه ويحتمل ان يكون في ذلك في بعض الاليان التي اسرى  
به صلى الله عليه وسلم فيم يروى الشريفة وهو غير الاسراء الطائفة  
بجسد الشريف وفي شرح صحيح البخاري القسطلاني في باب رؤية موسى  
عنه في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم عرضت على آدم ورأيت سورا  
كثيرا سد لائق فيقول هذا من موسى في قومه ما نصه وهذا انما  
والزماني من رواية عيسى بن القاسم بمجموعة ثم ثلثة بوزن جعفر  
في روايته عن حصيني بن عبد الرحمن ان ذلك كان في ليلة الاسراء  
والظاهر ان ذلك كان ذلك محققا فنية دلالة على ذهبه الى تعدد الاسراء  
وان الذي وقع بالمدنية غير الذي وقع بمكة كمن الاسراء الواقع بالمدنية  
ليس فيه ما وقع بمكة من استقناع ابواب الساء باياما الى غير ذلك  
انتهى ما ذكره القسطلاني في كتابه السوطي في كتابه الرؤية الكبرى



في شرح قصة الاسرى اربعة القول بان المعراج والاسراء كانا في ليلة واحدة  
في ليلقة ثم قال وذهب جماعة الحان الاسراء كان بروجه في المنام  
وذكر ان الامام الحبيب عزا ثم قال وذهب بعضهم الى ان الاسراء كان  
في ليلقة والمعراج كان في المنام وذكر انه ثم قال وذهب بعضهم  
الى ان الاسراء كان في ليلة والمعراج في ليلة وذكر انه ثم قال وذهب  
اخرين الى ان ذلك كله وقع مرتين مرة في المنام وذكر في قوله  
ثم قال وقل ان الاسراء وقع مرتين مرة على انفراد مرة مضمعا  
اليه المعراج وطلوها في ليلقة والمعراج وقع مرتين مرة وقع  
في المنام على انفراد توجئة مرة في ليلقة مضمعا الى الاسراء  
قال وذهب الامام ابو تامة الخوارج المعراج مرارا وذكر ليلة ثم قال  
قال شيخ الاسلام ابى حنيفة وتعددت تلك القصة لانتفاء  
وانما السعد وتوقع التعدد الذي في قصة المعراج التي وقع فيها  
سؤاله عن كل نبى وسؤال اهل كل مذهب باب كل بعث اليه  
وفي من الصلوات وغير ذلك فان تعدد ذلك في ليلقة لا يتجه  
ولا بعد وقوع ذلك كله في المنام توجئة ثم في ليلقة على رفقته  
وقال ابى عبد السلام كان الاسراء في المنام وليلقة ووقع ليلة والمنية  
قال الحافظ ابى حنيفة وذهب الى ان يريد تخصيص المدينة بالنعيم

ويكون

ويكون في كلامه لفظا غير مرتب ويكون الاسراء الذي اظهره المعراج  
وفرضت فيه الصلاة في ليلقة بمكة والاشهر في المنام بالمدينة قال  
ويجب ان يراد فيه ان الاسراء في المنام ذكر في المدينة انتهى الرزق  
من الزينة الكبرى فراجعته من ان ارادته ولا محذور في معنى من هذه الاحتمالات  
ما زلت متمسكا بتزييه السلف او تأويل الخلف وكون ابن تيمية الجبلى  
من المحدثين الحكم فيه واما الكلام في عقيدته فذهب جماعة من المحققين  
الى انه كان منحرفا عن سنى اهل السنة حتى قال فيه الغزن جماعة  
انه عبد الله الله تعالى ويصدق للرسل عليه التقي لى في تصنيف  
مستقل حرد على التقي بمعنى تلامذة بن تيمية في تصنيف ساه  
الصارم المنكى بالغزن ويرد عليه ابى حنيفة الصديق في تاليف ساه  
البر الكلى بالوجهة وذكر ابى حنيفة ابى تيمية نسب الله لفظا ثم  
كقول له ان الله يدركه او حجة او حجة قال وغير ذلك من الشائع  
التي كثر من العلماء بذلك وقد طال ابى حنيفة كلام على ذلك  
في كتابه الجوهر النظم في زيارته لقرائكم فراجعته منه اذ اردته  
وذهب بعض المحققين الى الذب عنه ورايت في بعض تأليفه  
ابراهيم الكوراني سيما في ذلك فانه نقل معارض من كلام ابن تيمية  
في العقائد تدل على انه ليس في كلامه الا انه ما شى على مذهب السلف



غير معرج على ما قيل خلف والله أعلم بحقائق الأحوال وقدر المناوي  
في شرحه على سبيل الترمذي كلام ابن حجر الساجي الذي فيه لم  
على ابن تيمية فقال أقول لما كثر من المتدعة فسلم وما كثر  
هذا المضمون بديا على التجسيم غير مستقيم ما ولا خلافها انما قال  
ان الرؤية المذكورة كانت في المنام لاني اليقظة وهذه كتبها حاصرة  
واما ما ياتي فلا ما فمضى بان لا يدرك لأكيد المخلوق فلا مانع من ظهورها  
لا يشبه وضع المخلوق بل وضعها يلحق بحالها ويجيب عن الشيخ كيف  
حمله الخامل على انكار هذا مع وجود خبر الترمذي عن معاذ بن عمرو  
انا في رضى عن الحسن بن سعيد فقال فيه يحقن الملا الذئلي قلت لا يرى  
فوضع كفه بين كفتي فوجدت بردها بين تنويني اي ثديي  
وتجأ لي على كل شيء انتهى قال البغوي في شرح السنة ودرية  
الله في المنام جالقة وهي علامة ظهور المعدن والفرج والحيرة  
كلام المناوي في شرح سبيل الترمذي وهو ظاهر وقع للشيخ في  
باب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من عاتية الريضات الله قال  
في الخط على ابن تيمية انه نسب الله العظيم لقوله ان الله جمة  
ويدرك وجلا من عينا غير ذلك من فائحة الشبهة الى اخواته ابن حجر  
وانت خير بان لا ارى الجمة ان الله تعالى مكانا فهو دور لا جمة

تستلزم

تستلزم التميز وكل ما تميز فهو حرم والله تعالى ليس بحرم ولم يقل بالجمة  
الاطافتان من المتدعة طهر الكرامية والحشونة فمضى من الخبر  
جمرته فوق وما اليد والرجل ولعين فانتها له تعالى في الزمان  
القرآنية والرحمانية الصحيحة النبوية قال تعالى وقالت اليهود  
يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان  
يفوق كيف يشاء وقال تعالى ان الذي يبايعونك اما يبايعون  
الله يد الله فوق ايديهم وفي تفسير سورة الزمر من صحيح البخاري  
وفي التوحيد منه ايضا وفي التوبة من صحيح مسلم وفي الترمذي  
والنسائي في التفسير عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
قال جاء خبري الرحار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا محمد انا نخذة التوراة ان الله يجعل الصوت على اصبع  
والارضين على اصبع والشجر على اصبع والماء والترى على اصبع  
فيقول انا الملك فضا لك النبي صلى الله عليه وسلم حتى تدب توحده  
تهديقا لقول الحريم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدر  
الله حق قدره وقدر حوايل ذلك من التشابه فيجري فيه  
مذهب السلف والخلف مع الارتفاق على ان طاهر غير حرام فالسلف  
يفضون امر الملائكة الى الله تعالى وهو اسلم والخلف يوقرون



ويقول في قوله ويقيم وجهه في راي رايته وفي قوله ولتضع على  
 عيني اي يبري واليد بالقدم وغير ذلك فان كان ابن تيمية  
 يريد بانقله عنه ابن حجر انه لا يقول ما حاك من نسبة اليد للغير  
 والرجل له تعالى وانما يطلع عالم ذلك الى الله تعالى مع لفظان  
 تنزيهه تعالى عن ظاهره كما يقول السلف فلا يخفى التشبيع  
 عليه بما ذكره الشيخ ابن حجر كيف وهو مذهب سلف هذه الأمة  
 وقوله من غير لقرون بترهارة النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمت  
 لك تيساراً من ذلك عن الملا ابراهيم النعماني نفعا الله به ويعلم  
 والله اعلم بالصواب ولم يبين فيما سبق ما الذي يختم فيه الملا  
 الاعلى ورايت في حاشية المواهب الدنية للشمس  
 ماضيه وفي كلام شيخنا التتوي اني انه قال في جواب السؤال  
 في الكفارت قال اي سبحانه ما هن قلت التي على الاقدام  
 الى الطاعات انتهى فيجوز ان لهذا قاله بعد ما تقدم عليه  
 ما في السموات والارض بوضع اليد على ما يليق بحاله ثم المراد بالاحتكام  
 كما في النهاية مقابلة الملاكلة سؤالا جوابا فيما بينهم بتره  
 محافظتهم على العلم بما يكون سببا للشوائب بخاتمة انهم  
 فيما يتعلق بهم من الحقوق واستعرازا اسمه ثم استوف منه

يختمون

يختمون فيه استعارة تضرعية تبعية ثم رايت في الجمع الكبر  
 مانعه انما في راي تبارك وتعالى في احسن صورة احسبه قال في المنام  
 فقل يا محمد هل تدري فيم يختم الملا الذي قلت لا تضع يدك بين  
 كتي حتى يحدت برها بين خدي قدري فقلت ملا السموات  
 في الارض فقل يا محمد هل تدري فيم يختم الملا الذي قلت نعم في الكفارت  
 والدرجات فالكفارت الملت في المساجد بعد الصلوات والتمسك على  
 الاقدام الى الطاعات وبيع الوضوء في الكفارة قال صدقت يا محمد ومن  
 فعل ذلك عاش بخير ومات بخير وكان من خفيته كيوم ولدته أمه  
 وقال يا محمد اذ صليت فقل اللهم اني استك فعل الخيرات وترك المنكرات  
 وحب المساكين وابغضت الفحشاء وتوكلت على الله واذا ريت بعبادك  
 فتنة فاقضني اليك غير مفتون قال والدرجات افناء السلام  
 والطعام والطعام والصلوة بالليل والناس نيام عبد الرزاق اخ  
 انتهى وقد اطلت السوطي في حاشية الترمذي في بيان ذلك فارجع  
 انزوى الرديت نقله من حاشية الشيخ علي شيرازي على المواهب  
 الدنية للعلامة القسطلاني واذا تقررت ذلك انما قاله ابن تيمية  
 صحيح فلذلك عبارة المواهب الدنية في فقل كلام ابن القيم تلميذ ابن تيمية  
 عنه شيخه فاقول تعالى في المواهب قال ابن القيم في الهدى السوي



وكما نسمع الاسامع التي تسمى بذكر سبب الذنوب شيئا بدعا وهو  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتخذها صبيحة المظالم الذي رآه بالمدنية  
 لما رأى رب العزة فقال يا محرمين تحقوا هذه العلة التي قلت لا أدري فرفع  
 يد يميني فقلت ما بين السماء والأرض الحديث وهو في الترمذي ومثل  
 عنه البخاري فقال صحيح قال فمضى تلك العلة ارجى الذنوب بين  
 كتفيه قال وهذا من العلم الذي تذكره السنة لجهل قلوبهم قال  
 ولم أره في الفوائد في شأن الذنوب لغرض انتهى بعبارة غير صحيحة  
 وذكر ابن تيمية انه صلى الله عليه وسلم لما رأى ربه واجتمع يد بين كتفيه  
 اكرم ذلك الموضع بالعبادة انتهى كقول العراقي بعد ان ذكر لم يجد ذلك  
 أصلا انتهى ما رآه في المذهب الذي جعله العراقي لم يجد ذلك  
 أصلا أي كونه وصنعوا عبادة ذلك اليوم والرفق علة صحيحة  
 الحديث بشهادة امام الصنعة البخاري وقد علمت ان الحديث في الترمذي  
 والمحقق العراقي قد سرح الترمذي وفي حاشية المذهب الدنية للشمس  
 مانعه قوله تذكر السنة لجهل أي لا يلزم ليعلمون معناه فتذكره السهم  
 وقلوبهم بخلاف فيه شهر قوله لم يجد ذلك أصلا انتهى بذكره  
 قال المحقق ابو زرقة <sup>محقق</sup> الفضل العراقي في ذكره بعد ان ساق  
 ما تقدم عن ابن تيمية ان ثبت ذلك فهو حجة وليس يلزم منه <sup>البحر</sup>

لأن الله يقول فيه ما قال اهل الحق في اليد من بين متاوليها كانت  
 عن التأويل مع الظاهر وكيف ما كان فهو نعمة عظيمة ومنه حبيبه  
 حلت بين كتفيه فقا بالها بالكرم ذلك المحلل الذي حصلت فيه تلك النعمة  
 انتهى ما نقله الشيرازي وقال الزرقاني المالكي في شرحه على المذهب الذي  
 عرفت ذكر كلام الشيخ ابن حجر في شرح التنايل وتعقب التنايل له  
 مانعه وقد سئل شيئا ما وجه رد ابن حجر عنه بانه ضلال  
 مع ان ما ذكره التنايل وضع واخرجوه في احاديث التشبيه كالحا  
 والمذهب ان شيرازي أي مذهب السلف بجمع التأويل ومذهب الخلفيه  
 فاجابني بانه انما يحتاج للتأويل من لا يقول بظاهره اما من يقول  
 به ويعتقده فلا معنى لذكر شي من التأويل بل يجزم ابتداء بانه من ضلال  
 انتهى فله مدح لكن نازع بعض اصحابنا الخبايا في كون ابن تيمية وتلميذه  
 من الجسم ما دلالة لم يقع في غير هذين والمعلق على خطوط علماء كالحق  
 ابن حجر وجمع معاصرين له وقوله ناصية على انهم اهل السنة انتهى  
 زرقا في على المذهب الدنية وقد دلت لك عن الملا ابراهيم الكوفي ما يوافق  
 هذا الأخير كفي في شرح العلامة الدواني على العقيدة الصغرى للوصف  
 اوائل النصف الأخير من مانعه ولبن تيمية أي العباس احمد ومجاوبه  
 ميل عظيم الحائات المحبة ومبالغة في القدر في غير ما رأيت في بعض رفاقه



انه لا فرق عند رب الله العقل بين ان يقال له هو مودوم او يقال عليه في جميع الزمان  
فالم لا يحد ونسب النافذ الى التعطيل هو مع علمه في العلوم العقلية والعقيدة  
كما يشهد به من تتبع تصانيفه التي هو ما ذكره الرواة فانه مع اعترافه بعلمه في  
في العلوم العقلية والتقليد والقرآن قال وقال الرواة ايضا في شرحه على العقيدة  
المذكورة في الآله ما نصه وقد رايت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به  
اي بالقدم الجسدي بان يكون فردا من افراد العالم ليزال على سبيل العقاب  
موجودا في العرش انتهى وكتب عليه بعضهم هذا يعني على قوله سيد العرش  
ولايت في شرح مسلم للعلامة التي المالكي في انواع العجمي نقله عن القاضي عياض  
ما نصه السادس ان بكلمة الله في ذر آحباب في لقطه كما في ليلة الاسراء  
وفي التمام كما في حديث الرمزي الثاني روي في احسن حديثه فقال فيهم  
يحقق الملائكة على فقلت لا ادرى فوضع كفه على كتفي فوجدت بردا  
بين يدي وتجاوى لي علم كل شئ فقال لي يا محمد فم يحقق الملائكة على  
قلت في الكفارات قال نعم وما نحن قلت الوضوء عند الركعات  
ونقل القدم الى المحسنات وانتظار الصلاة الى الصلاة في فعل ذلك عاين  
حمدا ومات شهيدا وكان من زواجره كبره ولدته امه انتهى الحديث  
نقله من شرح مسلم الذي هو رحمه الله تعالى وقد يقع كذا في بعض حواشي العقيدة  
شيئا في تحفته ثم يرجع عنه في غيرها وما وقع له من ذلك قوله في التحفة

عزوة

في شرح خطبة الملاح بعد كلام قرء وان كان جميعه منه انما هو في  
الترك ما نصه وما ذكره المصريح في تعارض النبي والرسول يقين غلط  
من زعم اتحادها في اشتراط التابيع واستدراج ابن القيم في تحقيقه  
في نسبة ذلك الغلط الى المحققين وقد صرح قبله بان الخبر بان صرح  
بعد هذا الذكر يجب علينا اعتقاده على ان الذي في ظاهري المحققين  
وامانة النصين في غيرها خلاف ذلك الاتحاد في تحقيق حذوها ولا  
ثم رايت تلمذة المصنف ابن أبي شريف اشار لرد عليه ببعض ما ذكره في شرح التحفة  
وفي شرح الزمزمية لابي عجب نفسه في شرح البيت الذي هو ما نصه  
فان قلت نعم روي في النبوة رقيب لابي زعم في روي في الرسل رقيه  
لنصرهم بان لا نعم لادلالة له على الدخول والمراد ما هو في روي  
كل مخالفيه ولم تف به عبارته قلت محقق في ذلك رقيه في رقيه  
به لان قوله ما طاولت اسرار صريح في نفى رقي الكل رقيه كما تعلم  
مما رايت في شرحه لان الكفر في خير النعم للعموم وفي انه الزمزمية  
لها ما يشهد الرسل ايضا على ان المحقق الكمال في الامام نقل في مسارته  
ان المحققين على توافيق النبي والرسول فاعلمه من يرى ذلك وان كنت  
مروته في شرح الملاح بخلافه للاحاديث المروية الصحيحة  
في عدد النبيا والرسول في بعض النسخ كما ان ابن حجر في شرح الزمزمية



بحروفه فانظر كيف حاكم عليه اولاً باللفظ ثم استبدل به فلو كان مع انه  
لو كان غلطاً لم يصح ان يستبدل به وقد استأثرنا به بقوله وان كنت  
سردته في شرح النزاج الى الرجوع عن ذلك فلا يصح ان يكون الخفي  
ان يقال ان معتدلين محرفين ذلك ما ذكره في التحفة من التعليل  
بعد رجوعه عنه والله اعلم بالصواب والله المراجع والآداب  
وقد يجمع في التحفة بين امرين مختلفين وفي ذلك الجمع نظر  
ومما وقع له من ذلك في التيمم عند تولم جوب الماء في هذا الوقت  
ولم يكن مستوفى الزمان فانه يتخلل من طلم التيمم في المسئلة ان  
جميع بين اولها وخير في التحفة بما فيه نظراً كما ستعلمه فلتعوض  
لذكر تلك الدرر احدها انه لا يجب عليه التردد بالفعل اصلاً  
وهو الذي نفي عليه الشافعي في البولي حيث قال وليس عليه  
ان يدور بطلب الماء لان ذلك اضربه من اتيانه الماء في الواقع  
البعيد من طريقه وليس ذلك عليه عند احمد انتهى قال الزركشي  
فقد اشار الى نقل الرجوع على عدم جوب التردد قال وكذلك  
نقله ما يجمع الجميع في موضوعات الشافعي الى ان قال الزركشي  
بعد نقوله وظهر ذلك ان المذهب المقصود عدم جوب التردد  
قال على هذا فخره في الحد والراجح بالتردد طريقة الامم الاخرى وقال

لهذا

ايضاً

ايضاً نقلاً عن الدرر عن البولي ان الطائفة النظر لسؤال المشتري  
انتهى تأنيلاً وجوب التردد عند الاحتياج اليه قدر نظره وهذا ما قاله  
في النزاج واجله وجبة النزاج فانه احتاج الى تردد تردد قدر نظره انتهى  
قال في الزاوية تبعاً للدرر عني عني اي قدر ما ينظر اليه في المستوي  
والمراد نظر المعتدل انتهى فالتأنيلاً لزوم التردد الى حيث يلحقه غوث  
الرفاق اي مع تشاغلهم وتفاوضهم في الحديث وهذا ضبط للزمام  
قال الرفاعي لا يلحق في طلم غير كني الزمة من بعد ما يبعث عليه  
ولهذا اختار الدرر عني عني وايضاً لزوم التردد قدر غلوة سهم  
وهذا الحق المتأخر فيه عليه ونقله اي محرف في شرح مختصرنا فضل عن الرفاعي  
وقال في المدارق يقترب حد الغوث من غلوة سهم انتهى وكان استخراج  
هذه الدرر من كلامهم عند التامل ولا حاجة لنا في الزاوية بذلك  
لأنه كان قد نظرنا مع ما ذكرته ان اتقرر ذلك فاعلم ان منهم من جعل  
الدرر المذكورة شيئاً واحداً ومنهم من حكم بانها ثمانية فزعم القليوبي  
الاتحاد في الثلاثة الأخيرة فقال في حاشي المحلى المستأمن  
العبارات الثلاثة واحد فاقه قدر نظره في المستوي هو قدر مسافة  
غلوة سهم اي غاية رمية وقد المسافة التي يلحقه في الغوث  
الرفاق انتهى وفي التحفة لذي حجر تردد نظره اي ما ينظر اليه



في المستوي وهو مخلوق لهم السوحد الغوث وضبطه الزعم في الخ  
وفي شرح التنبية لطبيب الشربيق بعد ان ذكر حد الغوث وعناه  
ما يفسد وهذا امر من غير بقوله يتردد في نظرهم ومن غير بقوله  
من خلقهم انتهى الى غير ذلك مما يفيد اتحاد مادة تلك الازرار  
من كلامهم وفي كلام آخر في اختلافها قال لجلال المحامي في شرحه  
على المزاج قيل وما هذا كما يحكي من قدر النظر ان يد من ذلك  
اي حد الغوث فخلق الله لهم بكثر انتهى قال بحال الرماي في رايته  
لهو في الخ واما عبر عنه بقيل لعدم كونه من كلام الشيخين انتهى  
والذي ذكره المحامي سبقه اليه في السوي ان يقرر ذلك فليرجع الى  
ما نحن بصدد فنقول جمع ابن حجر في التحفة الخصال ارماني في الخ  
غيرها بين الراي القائل بعدم وجوب التردد ولما قل بوجوده لمحل  
الاول على تردد لم يتعين ما كان لو صدر احاط بححد الغوث  
من الجرات الأربع اذ لو فائدة مع ذلك في وجوب التردد وحل وجوب  
التردد على ان كان نحو الصعود لا يفيد النظر لجميع ذلك  
فتعين التردد انتهى وانت خبير بان هذا جمع صوري وفي الحقيقة  
هو ترجيح للقول بوجوب التردد الذي نقله الشافعي في الجمع  
على عدمه وفي تمة نظر في هذا الجمع يفرد احد قال السوي

في حاشي

في حاشي التبرج وفي هذا الجمع نظر اذ مقتضاه جوب التردد في هذه الحالة  
مع الشقة وانظر الى ان الشافعي في الخ الجمع على خلاف ذلك  
انتهى وقال الحلبي في حاشي التبرج ما فيه قوله تردد مقتضاه  
انتهى ان يتردد في كل جهة من الجهات الأربع الى حد الغوث  
وانه الحاطب بجهة تتردد في كل من تلك الجهات اذ لا كل جهة الى حد  
الغوث وفيه بعد لان هذا بما يزيد على حد الغوث وهذا لا يتردد  
وعني في مجموع الى حد الغوث في كل جهة وبعبارة الاسوي في  
شرح الاصل قال لقا صفي بن يحيى في هذه الحالة اي حالة التوهم  
اي عني في طلبه خلقهم من جوانب الأربع فقل قوله من جوانب الأربع  
فانه ظاهر في جميع اي كل من تلك الجهات انتهى كلام الحلبي بحرفه  
فما هو كلام السبكي في شرح المزاج يفيد انه يتردد الى الوضع يراه من محل  
لا الى المحل الذي يراه في السوي وبعبارة ذلك نقالت للمصنف الذي  
ينتهي النظر اليه يدركه الغوث فيه غالباً فان كان في جانب محلي هذه  
يجب ان يصعد من اجل وينزل من الوهدة كما لا يستوي نظر وهو في محل  
اليه انتهت وهذا أقوى ظاهر لكن يخالف ما قدمته من ان المراد انه  
يتردد في نظر في المستوي وبما في تأويل كلامه لو افق ما قدمته



لكن فيه نظر السابق واعلم ان امتنا الشافعية لم يحددوا مسافة حد  
 الصوت فلو انهم حددوها لكانا حددوا واحد القرب حد البعد والحد  
 من الاضطرار في فهم هذه الامور وانما الغرض في الحجج بما ذكره  
 لا يخرج لك حيز تلك البحار مما يتقاربنا من حد الصوت فاقول  
 ان كلامهم في ذلك فيه شبهة تواف اما ضبط منتهى النظر فقد  
 رايت في باب صلاة المسافر من شرح المزاج الجليل المحلى ضبطه على  
 وعبارته ومسافة القصر تحديد وقيل بقرب فلا يضر نقص مل  
 وانتهى البحر اربعة اذ خطوط واخطوة ثلاثة اقدم انتهت  
 بحجتها ورايت في شرحي البحاري للقطلاخي والهاشمي  
 في باب في كم تقصر الصلاة ما نصه والعبارة للقطلاخي والمحل  
 من الارض منتهى مد البحر اذ البحر على وجه الارض  
 حتى يغني ادراكه وبذلك جنم الجوهري وقيل انظر الى كنهه  
 في ارض مصطفية فلا يدري اهو رجل او امرأة او هو هبوا  
 ورايت كقولك في فتح الباري المحفوظ ابن حجر وقد ضبطوا  
 في باب صلاة الجمعة فيما اذا لم يكن في القرية عدد تنقدهم مسافة  
 من الصوت حيث ينزلون انهم سئلوا في موضع قائم ارضهم  
 فراجع كلامهم في عبارة شرح العبد بالرب في تحرير المسافة

القاسم في الصوت المعدل بالتردد السابقة وهذا كما لا يرى على  
 كقولهم في الاحكام قاله فظهر على هذا اتحاد مسافة مد البحر والبعث الصوت  
 وانما مل ويؤيد هذا ما ذكره في ضبط السفر لقصر فان ضبطه  
 بميل ونحوه وبعضهم يوسع فيه لئلا يجمعه وبعضهم حل احدها  
 على الآخر وبعضهم جعلها متقاربتين وبالأول ضبطه ابن حجر  
 في السير من التحفة وكذلك في مختصر النيصاح له قال عبد الرزاق في شرحه  
 وهو ما بطرق السفر وكذلك في شرح مختصر بافضل الدين حجر  
 ايضا بعبارة ميل ونحوه فالكثير لا يقل انتهى وبالثاني ضبطه ابن حجر  
 في شرح الجواهر وقال على الوجه ومقابل الوجه في كلامه هو ايضا  
 الاول كما دل عليه كلامه في الامداد وصرح فيه بأنه اكثر من ميل فقل  
 الاول اضبط والثاني اي الذي اقتصر عليه في اللغة احوط لربنا الله  
 على الاول هو الذي ينبغي اعتماده انتهى وقصر عليه في استقبال القبلة  
 من التحفة فجمع بين القولين في الزمان من التحفة فقال قيل فضل  
 ولو حلف لا يشتري الخ ما نصه وانما قيدوا نحو لتقل على الدابة  
 بالليل او عدم سماع النداء ذلك رخصة الخ وكذلك الرماح جمع  
 بينهما في شرح البرجيه وفي النهاية وقال في بيان ذكرها نقلاً  
 عن الشرح المناوي وهذا اي الضبط سماع الناطق اهر لانه فارت



حكم المقيمين في البلد وعل كالم غير راجع اليه الا ان العوي اعتبر  
الحكمة وغير اعتبر لظنة انتهى وخرج في حاشية الارض  
والجوان كالحال الرامي في شرحها على الارض على الثالث فخلوا  
احد التعبير على الرمز جري الخطيبا الشريفي في الغنى والرفاع  
على الخطا متقاربان وكذلك الحال الرامي في شرح نظم الزيد وقال  
اعني الرامي في شرح الديجيه ضبط بحيل وهو قريب مما ضبط به  
بعضهم وهو ما يسقط الحجة انتهى فلهذا القول تفيد كما ترى  
ان مدى سماع الصوت اما مل أو أكثر وذلك مما لا يد ما قد منه في حد  
الغوت لكني تأملت في تخرج مسئلتنا على ما ذكرته فوجدته مخالفا  
للمدرك والقياس لنا الا اننا عليه التردد الحيل في كل موضع الخرات  
الاربعة كانت المسافة اربع احوال ثم في كل جزء من اجزاء الاربعة لابد  
من التردد حتى يجزى الى اربعة احوال ايضا فتم الى تلك الاربعة  
فيتهى ذلك الخارج الذي تأناه محاسن الشريعة وايضا لم يزلت  
المسافة عند يقين وجوب الما على ميل ونصف وليس ير لم يجرى  
عليه قصده فكيف عند توهم وجوب الما أو يوجبون عليه التردد  
الحاصل مع انهم تساهلوا عند توهم الما بالم يتساهلوا به عند يقين  
وجوب الما فاعتبروا عند توهمه الذي على الاختصاصات

وعلى ما يجب بذله في تمن الما ولم يقربوا ذلك مع يقين وجوب الما  
او جوب عليه قصده الما وان خاف على ما ذكر فظهر ان هذا التخرج  
لا يتألف في مسئلتنا فلو علمنا ان القائم عنه وانك بغية من الخارج  
واقول لهم قد فرروا ان حد الغنى غلوة سرم وقد سبق انه قد اجبت  
عليه التا الحروف وانه قد نقل عن الرافي وقال اني حجة في حاشية  
على شرحه الصغير لربنا اني المقرى المسمى بفتح الجواب مانعه قوله  
بجد غوت قيل لهذا الظاهر في له رفقة دون من هو حجة وايضا  
فقصيته اختلافه بكثره الرفقة فقلتهم انتهى وفيه قصور فان هذا  
اما يتألف في علم ضبطه اما ان ضبطه بفتح غلوة سرم فلا نظر لوجود  
رفقة وله لعدده ولذا لم يتركه ولا يتركه كما هو في كلام اني حجة  
في حاشيته على فتح الجواب فصار الما على غلوة سرم وقد قال الما وري  
عليه طلب الما في التزل الذي حصل فيه من مازل سفره وليس عليه  
طلب من غير المنزل الذي هو منسوب اليه انتهى قال اني الرفقة والموضع  
الذي للحقة حقون الرفاق اذا احتاج الى الذهاب اليه من المنزل  
في السفر انتهى وقد رايت في كلامهم ضبط غلوة سرم والموضع  
الذي هو منسوب جوا المنزل قال الحاشية في حاشية على تحفة ابي حبي  
في منجى الصدوق مانعه وهذا الضبط اي تباينة زرع بين الزمان



والما حرم في نحو الصلوة ما خوف من عرف الناس ولم يوردوا في  
ذلك مجتهدين ولان ما بين الصفي في صلاة الخوف وسرهم العرب  
ليجاء في ذلك غالباً ان ترى من هذا ان غلوة السرهم بلا تامة نزع  
ولا ينافي ذلك ان يراد غير واحد من احتساب ما سبق بصفة التبري  
المفيدة ضعفه كشيخ الاسلام زكريا رحمه الله فقد قال في سراج البراهمة  
وهذا التقدير ما خوف من عرف وقيل ما بين الصفي في صلاة الخوف  
ان سرهم العرب لا تجاوز ذلك انتهى وقوله في سراج التنبيه للخطيب  
الشريفي لان العرفين انما هو داخل على كون التقدير المذكور ما خوف  
ما بين الصفي في صلاة الخوف لاجتماع بين معنى القتال ومعنى الصلاة  
وما كون سرهم العرب لا تجاوز بلا تامة نزع من هو لم يعرف عندهم  
وحياة العراقي في احيا علومهم الذين نزلوا وكان لما معهم على قار  
المسجد في طريق الوصل مشترك وليس بينهما اختلاف بناء فيكون  
القرب بقدر غلوة سرهم وهي رتبة ان يصل بفعل احدهما الآخر  
انتهت بخروجنا من هنا نقلت قنائل هذا المخرج الذي لا تردد فيه  
وفي شرح الصغير للرافعي على جيز العراقي ما نصه وهذا التقدير ما خوف  
من عرف الناس وقيل من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بذات الرقاق وروي ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لم تنحى بطائفة وانفردت  
الحيث لا يصيبهم سرهم العدو وصلى بهم الطائفة

٢٩  
الطائفة الى وجه العدو وهم في الصلاة المحكم الاقدار وسرهم العرب  
لا يبلغ الزمن لقدر الذكر انما يجوز فيه وفي الشرح الكبير للرافعي  
وعن ابن سيرين والي اسحق انه اي هذا التقدير بلا تامة نزع  
اخذ من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاق الى اخرها  
قاله في شرح الكبير وحياة ~~الطائفة~~ البليغ في سراحة على مختار  
البريد في الفقه في سراج قول المصنف الخوف سرهم في الصلاة  
ما نصه وما اعتبار القرب في الصلاة بلا تامة نزع وهو مراد  
المعقول وقد غلوة سرهم لان اكل عرف يوردون ذلك اجتماعا  
في الصحاري وقيل اخذ من صلاة صلى الله عليه وسلم بذات الرقاق فانه  
تنحى بطائفة الى حيث لم يزلهم سرهم وصلى لهم ركعة وانفردت الطائفة  
الى وجه العدو وهم في الصلاة على حكم الاقدار وسرهم العرب لا يبلغ  
الزمن لقدر المذكور انتهت كما نقلت وليس في الحديث كما ترى انه  
تنحى بلا تامة نزع وانما هو اخذوه مما هو مقرر عندهم ان سرهم  
العرب لا تجاوز بلا تامة نزع من هذا النوع من ان غلوة السرهم بلا تامة نزع  
وهو ظاهر فيما قدمناه من الرتبة لانهم اذا كانوا يعدون الزمان في الصلاة  
نزع محققين عرفا نسب ما قرب من الموضع اليهم حيث لا ينفرد  
مواقع كما ترى لكون مافة الصلاة نزع نسب الى حيث



وان سرهم لغرب لا تحاربها وقد عرفت قروا ايضا وروحى بان  
 السلامية نزل هو على بلع الصوت فيوافق تحديد الامام السابق  
 الذي تابعه عليه الدعوة وعيانة الاسوي في القدرة من شرح النزاج  
 لان لوقطين في الفضاء هكذا يعيدان في العادة بمقتضى قولان صوت  
 الامام عند حجر القادر بلغة خليا في هذه المسافة انزلت محرورا  
 وعيانة الغزالي في العجز او بالتقارب كقدر خلقه سرهم يسمع في صوت  
 الامام في الساحة المنبسط الى حنا قاله فقد خرج كما ترى بان  
 السلامية نزل هو على سرهم وهو على صوت الامام قال الرافعي  
 في شرحه الكبير على جيز الغزالي ما نصه وقوله في الكتاب او بالتقارب  
 كقدر خلقه سرهم يسمع في صوت الامام في الساحة المنبسط  
 فيه تقديره وتأخير المعنى او بالتقارب في الساحة المنبسط  
 كقدر خلقه ثم قال وقوله كقدر خلقه سرهم ليس للتقريب المحض وانما  
 المراد تقدير القرب كما سبق وقوله يسمع في صوت الامام ليس بشرط  
 ذلك في العلقه بل انما هي اشارة الى ان القدر الذي يبلغ فيه صوت  
 الامام اذ يسمع لتبلغ الامام حجر القادر في مثله وان كان كذلك كانا  
 مجتمعين متواصلين فلذلك قد عرفت به انهم ارادوا ان يسمع  
 الكبير وعيانة الشرح الصغير للرافعي ايضا وقوله كقدر خلقه سرهم تقدير

للقرب

للقرب وفي لفظ الكتاب تقديره وتأخير المعنى او بالتقارب في الساحة المنبسط  
 كقدر خلقه انهم ومن انقلت وعيانة العلي في حواشي الحاشية كمنه صوت  
 صوت الامام في ذلك حاله انزلت وقد عرفت ما قرره في حواشي  
 في هذا السلامية نزل هو على انزل وهذا هو الحق ان شاء الله تعالى وبه فتيحت  
 عند ذلك فان قلت فخرج بذلك احد من الدعوة الشافعية قلت  
 قد عرفت به نقلا عن امام الشافعية المقلد الله في غنى الشافعي  
 الامام السرخسي كما نقله عنه الشرح كناه الميراث وهذه عبارة قد  
 ضبط الامام البيهقي خلقه سرهم اني طلب التميمي اما من بابين لا سلامية  
 نزل انهم في علم ذلك فانه قل من العلماء مخرج به انهم كلام الميراث  
 بحرفه ومنه نقلت وقد علمت ان كلام التميمي كالميراث في ذلك فان قلت  
 ما تضع فيا نقله سابقا مما يفيد خلاف ذلك وان منقول في الذهب  
 قلت قد عرفت ان التخرج على ذلك لان تخرجه على مخالف الميراث كمنه لفظي  
 كما بينت ذلك فيما سبق وايضا فقد اشتهر صوت في الجملة شرطه في  
 على سران الصوت لم يشترطوها في مسلتنا من الامام استرطوا في الجملة  
 ان يكون الميراث على الصوت كما مر جوابه في التعريف كمنه النزاج في حاشية  
 غير ذلك ومن غير معتدله ارادوا ان يسمع في العلقه مخرج في حواشي  
 في الله عنه فقد جالس في الرعاة لصوته وهم في الغابة في الساج

مسئلته



وبينها انما نية ابدال فلم يعتبروا العلوي مسئلتنا واعتبروا في الجملة ان يصح  
مقدار السمع المألوف وفي مسئلتنا اعتبروا السمع مع تقاطع في الحاجة  
في الافعال والاستعمال واعتبروا في الجملة هذه الالوهة والجمع ولم يعتبروا  
ذلك في مسئلتنا واعتبروا في الجملة ايضا عدم الحال ولو فرض ان تمت  
حالة اعتبار بلوغ الصوت مع فرض زواله واعتبروا في الجملة ايضا الاستعمال  
بين محل الصوت وما بلغه في بعض صفات نزول العالي وطلع المنخفض ما قاما  
للحد الذي اذن ذلك لما كانت مسافة بلوغ الصوت في مسئلة الجملة ولم  
تطال في مسئلتنا على ان يقول شرع للعباب السابق ليزيد على محمل  
لجميع النقص من المثل ما لا يخفى فباستجماع الشروط المذكورة في الجملة  
يكون زانية مدى الصوت محتمل ويعدو لم يكون زانية ثلثمائة ذراع  
فان قلت حجة العادة بان الانسان اذا القيل واستغاث برفقته يكون  
رفع صوته في العادة اكثر من رفع صوته بالقرينة وهو امام وقد مال  
الرافعي الجهر للعبان قلت الناس في مسئلة الامام في قضاة خلف  
الامام لا يرفعون صوته ولا انعطاف وذلك لسرع بلوغ الصوت  
تخبر في مسئلتنا وايضا مالنا من خلف الامام منصفون لقراءته ولما  
في مسئلتنا فقد فرضوا انما غلظوا بالقول والاضاع فافترا ما ما سبق  
من كون المسافة قدر النظر فقد سبق عن السلي ما يخالف وهو الشوري

في الخبر

وعنه لتطريه عن الرمي بان ذلك فوق حد الغوث كثيرا وعلى القول بان حد  
الغوث فيعمل على روية ثم يبرأ برقي الا ان قاله يرى في حد الغوث  
ما كثيرا ما تقضى به الشاهدة والله اعلم وقد يقع لوزن حجره بحال المحقق  
الذين على معنى وفي الظاهر او يكون في ذلك الحال نظرا لما وقع له من ذلك  
انه قال في سنن الوصفي في شرح قول المزاج وركب النفس وكذا التنشيف  
في الدعوى ما نصه كان حكما اي كذا مع ان اختلف بقوته وما قاله  
ايضا فميز مقالة بغير حديث الحكم الذي به فلا اعتراض عليه انتهى  
وهذا الرتبة دفع ما يرد على المعروف بحالة الميرى في شرح المزاج  
وكان الحسن حذف كذا الذي ما قبله مختلف فيه ايضا انتهى وكان ما رفع  
به في النخبة هذا الزعفراني فيه ان مقال الاول قد صح به الحديث ايضا  
ما حكي له صلى الله عليه وسلم بعد ان قيل رره وحمل يقول بالآثار  
هكذا يعني ينفضه بل هذا الحديث اولى بالقول من حديث التنشيف  
لانه متفق على صحته مذكور في الصحيحين بخلافه ولا فرق في ذلك  
بين القول والفعل كما لا يخفى ولذلك قال النووي في شرح مسلم فيه  
دليل على ان نفس اليد بعد المضي والفعل لا يثبت به انتهى في الحديث  
المراد في التنشيف فقد قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شي  
وقال النووي رواه جماعة من الصحابة من اوجه لكن اسانيدها ضعيفة



وقال المحافظ ابن حجر في تخرجه احاديث الشيخ الكبير الرافعي ما فيه روى  
الحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم  
حرق يتنشق لجامه الوضوء فيه ابومعاوية وهو ضعيف قال  
الحاكم وقدر روى عن نسي وغيره انتهى ورواه الترمذي من هذا الوجه  
وقال ليس بالقائم ولا يصح فيه شيء واخرج من حديث معاوية رضي الله  
عنه ما يشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوجها مسح وجهه طرف  
توبه واساره ضعيف لا حجة قاله المحافظ ابن حجر واخرج السائ  
عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصح جبا  
فيقتل ثم يخرج الى الصلاة وراسه يقطر ماء وفي الحديثين اخبر  
من حديث البخاري وروى ابن شاذان في الناسخ والسنن عن ابن  
صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح  
وجهه بالماء بعد الوضوء ولا ابوبكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود  
واساره ضعيف ورايت في البعد السارة للشيخ في باب الدخال  
الموجبة لتقلير اليراث ما فيه اخرج ابن ابي شيبة عن ابي هريرة  
رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله رضي الله عنه قال من توضأ فمسح  
بشبه نظيف ولا بأس ومن لم يفعل فمأوفى لان الوضوء يوجب يوم  
القيامة مع سائر الاعمال واخرج ابن ابي شيبة في المصنف عن سعيد

ابن السيب

ابن السيب انه كره المذيل بعد الوضوء انتهى ما ذكره الشيخ وما اتفق  
الحاكم الحديث السابق فلا يراد ان تساهل الحاكم في الهبة مشهور في الحديثين  
حتى قال المحافظ ابن حجر ان تساهل الحاكم في السند كان من الجور  
اعدم النفع بكتايبهما انما من حديث زيد الدؤلي انه وقع فيه التسل  
فلذلك تجب النقل لاقتضائهما في نقله من غير تقليد لها ونقل ذلك  
المحافظ السوي في اوائل التعقبات على الموضوعات قال وقد اتفق المحافظ  
شمس الدين محمد الذهبي المستدرك فاقطعه معلقا اسانيه واخره على كلام  
فيه وتعقب ما فيه الكلام وجرى بعض المحاظ منه مائة حديث موضوعة  
في حيز الزهري كلام التعقبات نعم تميز حديثه كان المشعة بلزوم  
والاكثر اركنا لا تقتضيه كما هو جوابه بعبارة شرح مسلم النووي  
في باب صلاة النفل بعد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل اثار  
كلامه ما فيه ومنه نقلت ان المختار الذي عليه اكثر الروايات المحققين  
من الأصوليين ان لفظة كان لا يترجم من الزهري ولا التكرار وانما هو فعل  
ماضي يدل على وقوعه مرة فان ذلك دليل على التكرار عليه والافلا  
تقتضيه بوضوح ما اخبرنا الطالب السوي في شرح مسلم رحمه  
منه ان اركنه وهو كلام مشهور ومقرر عندهم وفي اخر الصلاة من التحم  
ان كان ظاهرة في التكرار عفا وورد في الزهري على النقص ما هو ضعيف



٢٠٠  
 في ارجع الى ارضنا ايضا وهو ما رواه ابن ابي حاتم في كتاب العلق عن ابي هريرة رضي الله عنه انه  
 قال قال الله عليه وسلم قال ان الله يحب التوفيق كما يحب العفو فانما ارجع الى ارضنا  
 فقلت فانما ارجع الى ارضنا في قوله وكان الخ مع ظهور الخلاف في الذي قيل  
 قلت يجاب عنه فيما يظهر بان التوفيق رحمه الله لم يلزم في مزاجه ان يذكر  
 الحروف في كل مسألة في خلاف ولما التزم الله لا يحذف شيئا مما يحذف  
 الذي ذكره الرافعي في كتابه المحرر والالتزام قد حذف الخلاف في مسائل  
 كثيرة مذكورة في المزاج وفي خلاف تبع المحرر الرافعي فلا يرد على التوفيق شي  
 من ذلك لانه قد روي بما التزمه من ذكر الحروف المذكورة في المحرر فاذا روي بما  
 التزمه فلا يرد عليه ومن ذلك قوله في بعضه في شرح قول المزاج تغفل  
 المستحاضة فربما وتقصيه وتوضا وقت الصلاة ما نصه ولا يجوز  
 لها ان تنقض الوقت الصلاة لا قبل لانها لها في ضرورة كالتيهم  
 الخ هكذا شرح المزاج مع ان قوله وقت الصلاة متعلق بجميع ما سبق  
 بها في العباب ويجب في الوقت الاحتياط بغسل المخرج ثم خشوع  
 بتجوطة الخ ولما قال في الارشاد تغفل مستحاضة كسائر  
 فربما وتقصيه وتوضا لكل فرض وقته قال ابن حجر في شرحه لا يتبادر  
 قبل قوله وقته ما نصه ولا يجوز لها ان تكون ككله للفرض والنفل  
 الوقت الوقت اي فيه لا قبله كالتيهم انتهى وفي شرحه فحذف ما فضل  
 اذ لا يشور في حوش المنهج قوله لا بد  
 سئل عن جميع ما ذكره

٢٠١  
 عن حجر بن عدي عن ابي العصب عن ابي هريرة قال قال الله تعالى  
 المولى في جميع ذلك وانما يجوز لها فعل ذلك في الوقت لا قبله كالتيهم  
 انتهى وقد سئل ابن زياد العمري عن ذلك فقال ان ما في العباب صحيح  
 فقد مرع بذلك شيخنا العلامة الكمال الران في كونه واخط  
 ويعبر كون الفعل والتعطف والوضوء في وقت لانها لها في ضرورة  
 وله ضرورة قبل الوقت انتهى قلت وقوله الارشاد الخ الصحيح في  
 ذلك كما اخرج فيه لانه قوله وقته ظرف للمجمع انتهى كلام ابن زياد  
 والحاصل ان كلامه استلزامه ذلك في حيزه بل هو كما هو في ما اذا اخرج  
 في التحفة التي عن ظاهره وجعل قوله وقت الصلاة قيداً للوضوء  
 ففقط مع ان التحقيق عوده للمجمع يخرج وقد يقع اربح في التحفة  
 انه يرجح شيئا في باب ويرجح خلافه في باب اخر وما وقع له من ذلك  
 لانه قال في الرهن من التحفة فيقع في الموت العارث مقام موثره  
 في القين والقياس وبجاء التلقي ان الرهن لا يتقدم به  
 على العارث لان حقهم تعلق بالتركة بالموت واقبا في الوارث  
 محضه وهو مجموع منه مردور لسبق التعلق قبل الموت لجران  
 العقد فلا تخصيه انتهى ورد للقيين ايضا الحال الرامى في الرهن  
 من لحاقه واعتد اعنى الرامى ما اعتمد ابن حجر ايضا في شرح



التيجة وقال خلافاً للثبتي صدر الثبتي أيضاً في الرهن في الزماد  
والله ابن قاسم العباري في حاشية شرح المنهاج بأنه لو حجب على نفلس  
قبل القبض لم يكن رهنه كما حنم به في الرهن وغيره من ما رجع  
الثبتي في ذلك النسخ الجوهري في شرح الأرساد والبال الطام  
على ذلك بما لا حاجة لنا في المطالعة به ومن أقر الثبتي على ذلك  
الاستدلال في سطر الأرساد والبال الجوهري في فتح الجواهر وفي شرح العباب  
وزاد ما نصه وقام الزماد في كالمسكن تفرعاً على ما صحاه والبال  
فيه وذكر أنهما أنه يبطل بموت الرهن دون المدين جريح فيما قاله  
الثبتي في الآخر ما قاله وزير ابن الزماد في شرحه على الأرساد  
المسمى بالسماء أنه نص في المحقق على أن الرهن ينفع بموت الرهن  
دون المدين والبال في ذلك واثبت المعنى بإساده وبين ذلك  
وذكر ابن قاسم العباري في حاشية شرح المنهاج أن شيخه الطبراني  
اعتمد ما ظاهره الثبتي واثبت ابن الحق في الترافيق من حاشية الجواهر  
قال والمهرن أي ولو في مرض الموت أن قبضه له دون وارثه  
على الوجه وتبع هذا على ذلك ابن حجر في الترافيق من الحنفية  
فقال أن قبضه له دون وارثه على الوجه التفرع منه ومن  
ذلك قول المحقق في كتاب الطلاق في شرح قول النجاشي

قلنا لا

قلنا لا بملاقاة بحسب إنشاء كلام ذكره ما نصه ومن ذلك قوله  
لمن دعا برفع يده لم يقع أن يجعل ظهره في السائر أو يدفعه أن يقع به  
حكم انتهى وفي التحفة أيضاً في صفة الصلاة من أن يرفع يده  
إلى السكون أن دعا بتحويل شيء وظهرها أن دعا برفع يده انتهى هكذا  
عربي حجب ما يرفع بالركن في الوقوف بعرة من حاشية الأيضاح  
والحال الرملي في شرحه وكذلك عربي حجب في شرحه في فضل  
فقال ويجعل فيه أي القوت وفي غيره ظهره في السكون  
دعا برفع يده وقع به حكم أن دعا بتحويل شيء كرفع اليد  
عنه فيما بقي من حجب التكميل والتعريف بالرفع عبرة بالبعد وقفت على  
من المتأخرين كشيخ الأرساد في شرح البرهم والروض والمنهاج في الحنفية  
في صفة الصلاة وفي الاستقاة من المعنى في شرح الغنية وكذلك  
الرملي وغيرهم في عبارة الزماد في صفة الصلاة كحاشية شرح  
بفضل السابقة وبما يطمئن ذلك في الاستقاة منه وحري  
على هذا في الموضعين من فتح الجواهر وفي شرح الحديث العاشر  
من الأربعين السوربة لربن محب ما نصه وحيار أنه صلى الله عليه وسلم  
كان عند الرفق تارة يجعل يده إلى السماء وتارة يجعلها  
خلفها اليك وحاشية الروي على الدعاء بحصول المطلوب لو رجع



ما يقع به من الابد والتأني على الدعاء ورفع اليد انتهى وحري  
على هذا الشيخ عبد الرؤف في شرحه على مختصر الانصاف حيث  
نقله عن بحث ابن حجر وقرره وفي صفة الصلاة في شرح العباب  
لربح ما نصه في سماع ما يأتي في الاستسقاء ان الدعاء في القنوت  
وغر يجعل فيه ظهر كفيه المساء ان دعا رفع ما وقع به من الابد  
فكأن ان دعا بتحصيل شيء ومنه رفع اليد عنه فيما انتهى من  
انتهى ان تقر هذا فاعلم انه قد وقع في الاستسقاء من الخفة ما يخالف  
ذلك حيث قال في بيان كل رافع يرفع يداه في المستقبل ليا سب  
المصدر وهو الرفع بخلاف ما صدر يحصل شيء فانه يجعل يدها  
الى السجدة لانه المناسب حال الاخذ انتهى كلام الخفة في الاستسقاء  
من شرح العباب لربح ما نصه والحكم ان رفع الظهر يستدعي  
الارتفاع بخلاف رفع اليدين فانه يستدعي الارتفاع فاسب ان يكون  
الدولة عند طلب الرفع والتأني عند طلب الحصول وتبع الصنف في تعبيره  
بذلك اي جلد فاعلم ان الارتفاع لا يعلو الى ان الرفع لا يستدعي  
الحصول فعمل سؤال رفع النقرة الواقعة في راسها بخلاف الرفع  
فانه يستدعي ذلك فلا يشل سؤال الرفع ما ترقين النقرة وما  
ان سؤال النقرة يعم سؤال الارتفاع حال الاستقبال فصار يجعل  
يدني

يدني كفيه الى السجدة فذلك طلب رفع اليد بتقصيه يجعل ظهرها فيه  
لا فرق بين من الحكمة فاعلم ذلك مع قوله في سماع ما يأتي في الاستسقاء  
تجد الذي يحكي في الاستسقاء كونه على ما اشار اليه ويوافق ما ذكره  
في الاستسقاء ما ذكره في الوقوف بعرفة من شرح العباب في  
حيث قال وظهرهما الى السجدة لاني صددت ان دعا برفع شيء  
انتهى هكذا في رواية عبد الملك وهو الذي رأيت في نسخة الق  
وقفت عليها من حديثي المحلى للتراث القتيبي والحاك في العقد  
للولول وان حري على الثاني ان حجر الخفة في بعض الموضع  
تنبه على قلب كفيه في ظهر القنوت عند قوله وقفا  
شرا قضيت ام لم يحضر في الآن نقل في ذلك في ابن حجر  
ولما الرماي فنقل الخطيب عن الشرا ب انه لا ينبغي كذا في شرح التنبه  
له في المعنى في النقل عنه لان الحركة في الصلاة ليست مطلوبة  
انتهى وفي حديثي شرح المنهج للسوري قصده انه يجعل  
ظهرها الى السجدة عند قوله وقفا شرا قضيت قال شيخنا  
في شرحه ولا يعترض بان فيه حركة وهو في مطلوبة في الصلاة  
ان يحمل فيما لم يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما انتهى به المراد  
انما ان كلامه محضه بغير تلك الحالة التي تطلب اليد فيها



وسواء فبين رعا رفع يلا حتى من ما ذكر كان ذلك الصلاة وقطاع لا  
كما اوتى به لولا ان ترى ما نقله السوي عن نهاية الحال الرامى وهو مذکور  
كما قال في رأيه لكنه في النهاية ثم يذكر ذلك عند وقتنا ثم اقصيت  
فكان السوي وقوله من غير ما نقله في حاشي رجع المذهب للحال  
قوله ان رعا رفعه اجمع حصول كما اوتى به والاشيخا على رفع  
ظهورها عند قوله وقنا ثم اقصيت انتهى وفي الله فاما الحال  
الرامى مثل رضى الله عنه هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع يلا  
على الصلاة فاجاب نعم ان اطلاقهم شال طار اذا كان مبنى الصلاة  
على الكف هكذا ورد فيتمسك به اجمع من قوله بل قد يقع لذي حجر  
ذلك في الباب الواحد من التحفة وفيه اعني ترجيح شئ ثم ترجيح  
خلافه وما وقع من ذلك في التحفة قوله في الحاشي ولورات  
خمس اسود ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر اربعة اسود ثم سبعة  
احمر ثم ثلاثة اسود فعمل بتمييزها فخيرها الاسود الاول على المعتمد  
الذي صححه في التحقيق وجري عليه اكثر المتأخرين ومحمد ان النقص  
لا تقر عن التوحيد الذي فاقت شرط تميز انتهى ثم قال في ابدال  
من نصف صفحة ولورات بعد القوي ضعيفان وامكن من اهلها  
خمس سوارا ثم خمسة حمر ثم صفحة ممتدة وخمس سوارا  
ثم خمسة

ثم خمسة صفحة ثم صفحة ممتدة والشرة الاولى هي فان كانت  
الحمر في الاول واحد شرقتا رهنما السوار وتعين منها للصفحة  
انتهى بحروفه فمائل ما الفارق بين المسكتين ورايت بعضهم  
فرق بان الاول مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار قال لما  
يفهم من الاقله وهذا هو الميز لرحم الموصفين عن الآخر انتهى  
وفيه انه قال في الاول انما عند الاستمرار يكون فاقت شرط  
ولم يقل بذلك في الثانية فمائل وقول التحفة صححه في التحقيق  
لم استينا من الصورتين المذكورتين في التحقيق وانما ذكر التحقيق  
المسئلة الاولى مع المسكتين الاخيرتين المتقاربتين عن التحفة وذكر  
الحكم كما ذكره في التحفة وهما ان الحاشي السوار الحمر ثم ذكر التحقيق  
محتزن بعد التحفة السابق وامكن من اهلها فقال وانما عند  
لثة سوارا ثم عشرة حمر ثم صفحة ممتدة فخيرها السوار  
ثم ذكر التحقيق مسئلة توسط القوي بين الضعيفين لم يذكر  
مسئلة ما رايت خمسة عشر حمر ثم مثلا سوارا فانقطع فخيرها  
السوار ثم ذكر التحقيق مسئلة تقارب الثانية من مسئلة التحفة  
السابقين ولكن لا يستلزم لهما كما ولا يقيدها بحاشي التحقيق  
ولورات سوارا ثم حمر ثم سوارا كل واحد سبعة ايام فخيرها



السواد الاول مع المحرقة ولا يقال السوادان فان كانت ثمانية وثمانية  
ثمانية فالسواد الاول انتهى وهذه المسئلة التي قبل الأخيرة  
لا يظهر فرق بينها وبين مسئلة بن حجر التي ذكرنا انها تشبهها في الحكم  
فكان قياسا ان يقول بن حجر ان حصة السواد الاول والمحرقة التي  
تليه قتاله بانضاف ثم ذكر في التحقيق لو كانت نصفين سوادا  
او ثمانية حصة ثم خمسة عشر سوادا فالسواد الثاني اضعف عشرة حصة  
لم نصف يوم سوادا فاحصة سوادا ثم خمسة حصة ثم حصة مجازية  
فالسواد على المذهب الحاضر في التحقيق وفي نهاية م ر لغني الخطيب  
ولو اجتمع قوي وضعيف وضعيف فالقوي مع ما يناسب في القوة  
وهو وضعيف حيفي بثلاثة شروط هو ان يتقدم القوي وان  
يصل به الضعيف المناسب وان يصلح كما في الحيفي بان لا يزيد مجموعها  
على اكثر من خمسة سوادا ثم خمسة حصة ثم اطبقت الصفة فالاولان  
حيفي اي لا يهاقوان بالنسبة لما بعدهما وان لم يصلح كما في الحيفي عشرة  
سوادا او ستة حصة ثم اطبقت الصفة لو تأخر لكي لم يصل الضعيف  
بالقوي خمسة سوادا ثم خمسة حصة ثم اطبقت المحرقة فالخمس سواد  
فقط وما تقر في الثالثة فهو ما حرج به الروياني في شرح الكاوي  
الصغير وصححه الصنف في تحقيقه لكنه في المجموع كالروضة واحدا

جعلها كسطح المحرقة بين سواين وقال في تلك ولو كانت سوادا  
ثم حصة ثم سوادا كل واحد سبعة ايام مخيفا السواد مع المحرقة واجاب  
الوارثه الله تعالى عن ذلك بان المحرقة انما جعلت حيفا تبعا  
للسواد لغير ما منه كغيره في القوة بخلاف الصفة مع السواد انتهى  
وفي الروياني بن حجر في شرح قول الأرسطو ان عبرتها قوي يصلح فهو  
اكثر من الضعيف لخلله اوجده وبعده اضعف وصلح ما مضى مثله  
رأت خمسة سوادا ثم خمسة حصة ثم اطبقت الشفة فالأخمس سواد  
حيفي لانه بعد قوته منه وبعده اضعف منه ولان احاق الشيء  
بمجموع القوي والواحد من الحاقه بما بعد الضعيف وهذا الاخر يسمى  
لحقا نسبيا كما في الكاوي لضعفه بالنسبة لما قبل وقوته بالنسبة  
لما بعده فان كان الضعيف غير احق بل سابقا كان رأت خمسة حصة  
ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الشفة فخير السواد فقط وكذا لو كان  
لحقا غير نسبي كان رأت سوادا خمسة ثم صفة حصة ثم حصة  
مطبقة على ما قاله الروياني في صححه في التحقيق ومضى عليه شرح الكاوي  
في غيرهم لكن الذي في الروضة واحدا خلافا لمن قال ان كلامها  
يتقضى ترجيح الاول والمجموع خلافه فانه جعل ذلك كسطح  
المحرقة بين سواين وقال في تلك لو كانت سوادا ثم حصة ثم سوادا



كل واحد سبعة فخير السور لاول مع المحنة الى آخر ما قاله فراجع  
فقررك مما قرره ان ما ذكره في التحفة في المسئلة الثانية من المسئلتين  
الاوليتين ضعيف وهو ذلك ما قاله في التحفة في الفرائض  
في مسئلة نفع ولين قال اصل من اثنين للزوج واحد يبقى واحد على  
ثلاثة لا يصح ولا يوافق بضرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللاب  
اثنان وللام واحد وهو ثلث ما بقي وقد سبقه في هذا غير واحد  
كأن شبهة والديري ورفق على هذا الحال الرأى في النهاية فانه  
الصح في حاشيته على شرح تحرير شيخ الاسلام زكريا وقال انما  
في اصول المسائل من التحفة وهو ستة اتفاقا قال فلولا ضم  
ثلاث الباقي للنصف لكانت من اثنين ويصح به ستة ونعنع في الاتفاق  
بان حبا جعلها من اثنين انتهى جري على هذا الزركشي والزهري  
فيها وجوب الزام وتعلل الشيخان عن السور الاتفاق على ذلك  
واخرا ثم قالوا علم انه قد يتفق في صحتها بيقين وثلاث ما بقي  
كنت حيد وخوة فيحمل ان تكون من ستة قطعا كما ذكر في نفع  
ولين ويحمل ان يطرح في خلاف قال النووي في الرهنه قلت  
الاصح الاول اصح انتهى قال الزركشي على معنى بعض الفرضيين  
انها من اثنين جعلت بالفرجة ستة وهو ضعيف انتهى وقال

س

سبط المارديني في شرح كشف الغوام اصل من ستة بالاتفاق قال  
وهو نعم من المصنفين ان عندنا قول اخر بان اصل من اثنين ويصح من  
ستة وهو نعم احد من الخلاف في اصل ثمانية عشر انتهى وقال الهادي  
واخبره من بعضين كل مسلة يراى نصف وثلاث ما بقي اصل من ستة انتهى  
وقال الخطيب في المغني من ستة لهما اصل لا يصح كما يأتي في الرضخين الرازيين  
انتهى والاصل انهم قد اطلقوا على هذا الحديث انما تأملت كلامهم فحققت  
ضعف كلام التحف السابق ثم رأيت الشيخ ابن حجر جمع بذلك في حاشيته  
على تحفته وعبارته قوله الزوج ولين هي ستة اتفاقا الى ان ينافيه ما  
في هذه ان اصل من اثنين ويصح من ستة لانه جري ثم عليه قول جماعة  
بذلك وهكذا بيني للعترة المراد بالاتفاق فلا توافقه ذلك ما ذكره  
في التحفة في باب الصوم بقوله وقع هذا عبارات متنافية فبين سرب  
لواء ليل لا فرق اليميزه زرا وقد يستلزم ما في في شرح العباب  
ثم قلت والحاصل ان سرب الداء الحاجة افرها والسكر ليل والافخا ان  
استقرت انهم في السكر والدواء لغير حاجة والليل الصوم وجب كقضاء  
في الكل وان وجدوا حدما في بعض الزاد فان كانه متقدما به ليل الصوم  
واخبره من بعض علماء الام ولا يطلان وقول المتولي في غير المتقدي  
كالخون معناه انه مثله في عدم الزم الذي عدم كقضاء لانه المحزون



لا يمنع له بخلاف التدري وفي المجموع ذلك العقل بحرم بوجوب القضاء  
 وان تركه او لم يرض او دبره الحاجة كالزخاء فيلزم قضاء الصوم دون  
 الصلاة ولو لم يتم بالترك انتهى وبه يعلم ان التشبيه في قول الرافعي ريب  
 الدعاء للتدري كالمجنون في ضربه كالسكران اما هو في صحة الصوم في الثاني  
 اذا افاق لحظة والافلا يلزمه القضاء وعدم صحته في الاول ان جرد في  
 لحظة ولا قضاء ولا يتم جعل هذا الجمل ايضا حاصل ما في المجموع على الكفر  
 ان سرب الدعاء كالزخاء انه كانه حاجة انتهت عبارة التحفة بحرف لا  
 والتمسك به وبه يعلم ان التشبيه لا يمكن ان يقال فيه بعدم الخطأ  
 بان يقول كلامه فيقل مراده بما نقله عن المتولي في ما اذا استغرق  
 في العقل بالدعاء جميع الزمان لغير ايقوله في ذلك الجمل فيما اذا لم يستغرق  
 فلا يتم ولا يطلون حيث لا يطلون لا قضاء كما هو ظاهر فلا يقل بان  
 محله في الاستغراق كان قوله في معنى قول المتولي لانه عدم القضاء ما قضا  
 لذلك الجمل وكذلك قوله من المجموع فيلزم قضاء الصوم بحول المستغرق  
 ايضا كما انهم في المجموع كالزخاء ان لا يلزم القضاء في الزخاء الا عند الاستغراق  
 وايضا لو لم يخلع ذلك لما في ما ذكره في الجمل بقوله فلا يتم ولا يطلون  
 واما قوله وبه يعلم الخ فتأمل ما في تعليم هذا المعنى ما في جميع ما قرره  
 او لا فليكن يعلم منه ما هو في الحقيقة له ولا يملك الجمع بينهما  
 مابق

ما سبق اما اوله فقد قدم في ذلك الجمل انه عند التعدي في سرب  
 الدعاء او الزخاء ان سرب يطل حرمه ان وجد التلافة في بعض  
 النهار في الشق الثاني في كلام الرافعي قد سرب الدعاء سربا في  
 التعدي فماله ان افاق لحظة مع حرمه واما ثانيا فقد قدم في  
 ذلك الجمل انه لم ينعقد في سرب الدعاء او الزخاء او السكر وحده بل في  
 بعضه الزمان لا كله فلا يتم ولا يطلون لصومه في الشق الاول في كلام  
 الرافعي قد سربه للتدري فهو غير متقد فماله حكم فيه بعدم صحة الصوم  
 ان وجد في لحظة من النهار واما ثانيا فقد قدم في المتولي في ان  
 التدري كالمجنون وقال معناه انه مثل في عدم الزم لانه عدم القضاء  
 لان المجنون لا يصنع له بخلاف التدري وذكر هذا المعنى بعينه في كلام  
 المتولي في شرح العباب والرافعي قد جعل التدري كالمجنون كما جعل  
 المتولي فيه فماله معناه خالف عن كلام المتولي في مناقضه  
 واما رابعا فقد قال في المجموع وقرره ان ذلك العقل بحرم بوجوب القضاء  
 وان تركه فاطلق وجوب القضاء كما ترى وهذا الاطلاق يشهد  
 حال افاق لحظة من الزمان وما اذا استغرق المجنون بسرب الدعاء الزمان  
 وقد قرر في هذه المسألة ان دخلت في الحللهم كانت منقولة  
 لهم فماله في كلام الرافعي الذي فيه ذلك العقل بحرم وهو سرب



الدور الزيل إلى سفرًا مع صومه إذا افاق لحظة من الزاوية صومه  
 فأوجه صوب القضاء الذي ذكره أولاً من المجموع وأما خامساً  
 فقد قدم في الشق الثاني من كلام المجموع أنه كان غفلاً قال فيلزمه  
 قضاء الصوم دون الصلوة ولا يتم بالترك فإما أنه في كلام الرافعي  
 حاراً لمحبون وإنه لا قضاء عليه وأما سادساً فقد نقل كلام الرافعي  
 في شرح العباب ثم قال التشبيه بجذنين أي المحبون في الرتب ~~للتدوى~~ للتدوى  
 وبذلك في الرتب سفرًا إنما هي بما ذكر من صحة الصوم وعدمه ~~وحينئذ~~  
 فلا ينافي ذلك قول المجموع زوال العقل محمول بموجب القضاء إلى آخر  
 ما سبق عنه ثم قد فطامه إنما هو في الذم والقضاء وما حار بما هو  
 في بيان ما به الفصل انتهى ما رتب نقله من العباب وإن كان تشبيه  
 الرافعي بغيره إنما هي بما يفطر به وما لا يفطر به فإما أنه تعدى في التحفة  
 الخ لزم القضاء وعدمه فعدم الذم وكأنه أراد بما ذكره في شرح العباب  
 صحة الصوم في مسألة رتب الدور سفرًا أي إذا افاق لحظة وعدمه  
 إذا رتب للتدوى وحينئذ فهو ما قضى له أن ذكره في الأصل الذي قدمه  
 في التحفة والريباب من عدم صحة الصوم في السروط لتمامه في الرتب  
 تدوياً لم يتفرق زوال العقل الزاوية أصل هذا الأمر أن العجب  
 الواقع في التحفة على أن هذا الذي عراه فيما كثر من العباب للرافعي لم

 ٢  
 حَت